



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المحاسبية والمالية



مطبوعة بيداغوجية في مقياس

محاسبة بنوك

مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

تخصص: مالية بنوك وتأمينات

إعداد الدكتور: قبايلي حورية

أستاذة محاضرة "أ" بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بجامعة مستغانم

السنة الجامعية 2021-2022

الفهرس

1	مقدمة
2	الفصل الأول: مفاهيم نظرية عن البنك
6	الفصل الثاني: البنك التجاري
10	الفصل الثالث: قسم الخزينة
16	الفصل الرابع: قسم الحسابات الجارية
24	الفصل الخامس: قسم الودائع
27	الفصل السادس: قسم حسابات التوفير
29	الفصل السابع: خطابات الضمان
32	الفصل الثامن: الاعتمادات المستندية
36	الفصل التاسع: قسم المقاصة
39	الفصل العاشر: قسم الكمبيالات
41	الفصل الحادي العاشر: أدوات الاستثمار في سوق راس المال
106	خاتمة
107	قائمة المراجع

مقدمة

عرفت الصناعة المصرفية خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات التي أفرزتها مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، الاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات والاتجاه نحو اقتصاد السوق، هذا ما جعل البنوك تسعى جاهدة لمواكبة هذه التطورات، وإعداد نفسها على جميع الأصعدة بالعمل دائماً على تدريب الكوادر البشرية، واعتماد نظم الإدارة الحديثة وتطوير الأنظمة المحاسبية على نحو يتوسل الكثير من الأدوات والوسائل والمؤشرات، وتقديم إجابات للعديد من المشكلات البنكية المعاصرة سواء كان في معالجة العمليات المصرفية الحديثة وتطورها من النظم التقليدية إلى النظم الحديثة ومتابعة الاتجاهات الإبداعية في العمل البنكي.

I. تعريف البنك نشأته وتطوره

1-1. تعريف البنك:

لقد وردت تعريفات شاملة ومختلفة للبنك وذات أبعاد واسعة منها:

التعريف الأول: إن كلمة البنك أصلها مشتق من كلمة إيطالية وهي "بنكو" وتعني المصطبة التي يجلس أمامها الصرافون، لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت تدل على المكان الذي توجد فيه المصطبة وتجري فيه المتاجرة بالنقود¹.

التعريف الثاني: يعرف البنك أيضا على أنه "مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع، وفي شكل آخر تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية².

التعريف الثالث: كما قد ينظر إلى البنك على أنه تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعة من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية³.

التعريف الرابع: البنك هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، حيث تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها⁴.

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي:

البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشأة الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.

وهو باستمرار دائن ومدين، له وظائف متعددة تتجلى في رؤوس الأموال على شكل مدخرات وحسابات الصكوك من الأفراد أو على شكل ودائع من التجار الرأسماليين أو حسابات جارية من الزبائن

التجار والصناعيين، فالبنك يمثل دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي والنهوض من التنمية الاقتصادية الحديثة القائمة على أساس التعامل لأجل فهو يفيد ويستفيد ويأتمن ويؤمن.

¹ شاكور القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون الجزائر، 2008، ص:24.

² بخرار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، الطبعة الثالثة، ص:62.

³ محمد عبد الفتاح المصرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص:13.

⁴ زياد رمضان، أحمد محفظ جودة، اتجاهات معاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص:13.

للبنك دور فعال في تنظيم الاقتصاد وتطويره فإن أي خلل يحدث على مستوى النظام يحدث على مستوى البنك، وبالتالي يؤثر على ثقة الناس، وثقة الناس هو أمر بالغ الأهمية إذ أنه الوساطة، كما أن البنك هو الوساطة المالية بين أولئك الذين لديهم فائض مالي وأولئك الذين يعانون من عجز مالي.

1-2. نشأته وتطوره:

لقد نشأ البنك وتطور عبر عدة أحداث ومراحل متعاقبة حيث أن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل (العراق القديم) في الألف الرابعة قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون، البدايات الأولى للعمليات التي تزاو لها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض⁵.

أما البنوك بشكلها المالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة في القرون الوسطى على إثر الحروب الصليبية وازدهار المدن الإيطالية إذ كان من نتيجة تلك الحروب تكسب في الثروات ونمو متزايد للعمليات المصرفية الأمر الذي أدى إلى ضرورة التعامل بفكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من ضياع مقابل شهادات اسمية تتم عن طريق تحويل الودائع من اسم إلى اسم ثم تطورت إلى شهادات إيداع كاملة (دون تغيير اسم الذي انبثق عنه الشيك وكذلك البنوك (الأوراق المالية)⁶.

وبمرور الوقت تطورت عمليات الصرافة من قبول الودائع إلى استثمارها وإقراضها للغير بفائدة ومبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم (السحب على المكشوف) الأمر الذي أدى إلى إفلاس معظم البيوت المصرفية، مما أدى بالمفكرين إلى إنشاء بيوت مصرفية حكومية في أواخر القرن السادس عشر، وهكذا تطورت الممارسات المالية من طرف خاص إلى بيوت مصرفية ثم إلى بنوك وهذا في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، ونظرا للاكتشافات الجغرافية الكبرى وتوسع مجال التجارة من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي وازدهار الأعمال المصرفية، زاد عدد البنوك في أوروبا وزادت وظائفها.

وبمجيء الثورة الصناعية والدخول في عصر الإنتاج الكبير الذي يحتاج إلى أموال كبيرة، أخذت البنوك هي الأخرى تتوسع، ففي القرن التاسع عشر أخذت شكل شركات المساهمة وفي النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط وطويل الأجل، أما في أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسماليين المرحلة الاحتكارية بدأت حركة تركيز البنوك بواسطة الإدماج، ومما سبق نجد أن البنك لم يأت طفرة، وإنما كانت نتيجة لتطورات استغرقت زمنا طويلا.

وأول مصرف حكومي تأسس في البندقية عام 1587 ثم جاء بعده بذلك بنك أمستردام عام 1609 ثم تلاه بنك إنجلترا عام، بنك فرنسا في 1800.

⁵ شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

⁶ إسماعيل محمد هاشم، مذكرة في النقود والبنك، دار النهضة العربية، بدون طبعة، بدون سنة الإصدار، ص: 45.

II. أنواع البنوك

أ- من حيث الوضع القانوني للبنك

- 1- **بنوك عامة** : هي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها. كالبنوك المركزية، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة (أي متخصصة في مجال معين) مثل البنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي.
- 2- **بنوك خاصة**: هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة (ممثلة في البنك المركزي)
- 3- **بنوك مختلطة** : هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تقوم (تعمد) إلى امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.

ب- من حيث طبيعة الأعمال التي تزاوها البنوك

- 1- **بنوك تجارية** : هي البنوك التي تزاو (تمارس) الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالاً أخرى غير مصرفية مثل : المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات.
- 2- **بنوك صناعية** : هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية وذلك مقابل تقديم القروض ومنحها للتسهيلات المصرفية (البنكية والمصرفية).
- 3- **بنوك زراعية** : هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.
- 4- **بنوك عقارية**: هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

ملاحظة

من الجدير بالذكر هنا أن البنك المركزي لا يدخل ضمن هذه التصنيف بصفته هو البنك الذي يشرف على عمليات الجهاز المصرفي ويراقب أنشطته دون أن يمارس أي نشاط معتاد من أنشطة المصارف السابقة.

ت- من حيث مصادر الأموال

تنقسم البنوك إلى:

- 1- بنوك مركزية: هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف و التوجيه و الرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة و الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها و كذلك من ودائع البنوك التجارية لديها.
 - 2- بنوك الودائع (البنك التجاري) : هي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء وكذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد و المؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.
 - 3- بنوك الأعمال أو الاستثمار: هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال التي أنشأت من أجلها و من أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار، و القانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.
- ث- من حيث شرعية العمليات:

- 1-بنوك تقليدية (ربوية).
 - 2- بنوك إسلامية : تقوم البنوك الإسلامية بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام و القواعد في الشريعة الإسلامية و قد تميزت هذه البنوك بعدم التعامل بالفائدة أخذاً من المقترضين أو إعطاءً للمودعين، و لكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائداً مسبقاً على الأموال المودعة لديها أو تقدم أموال لعملائها في صورة أموال بالمراجحة أو المضاربة أو المشاركة.
- و تقوم البنوك الإسلامية بأداء الخدمات المصرفية المختلفة كتلك التي تقوم بها البنوك التقليدية مقابل عمولات تتقاضاها .

I. تعريف البنك التجاري

هو منشأه تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع و التي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة .

1-1. وظائف البنك التجاري

يقوم البنك بمجموعة من الوظائف يمكن حصرها في الآتي:

- الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية الدائنة تحت الطلب.
- منح قروض للعملاء قصيرة الأجل بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو بضمانات شخصية.
- القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية مثل: شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها، تحصيل الكوبونات نيابة عن العملاء أو دفعها نيابة عن الشركات.
- خصم الأوراق التجارية أو تحصيلها في ميعاد استحقاقها أو تسديد قيمة أوراق الدفع نيابة عن العملاء.
- فتح الاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان.
- شراء و بيع العملات الأجنبية.

II. النظام المحاسبي في البنوك التجارية

يختلف النظام المحاسبي من منشأة لأخرى و ذلك حسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة.

1-2. خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية

تميز النظام المحاسبي في البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص تتمثل في الآتي:

- 1- الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية أن نتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم وآخر (الابتعاد عن الازدواجية) وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم السابق.
- 2- السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية.
- 3- تقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كلا منهم بشكل خاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي

عمليات البنك وعن عمليات الصندوق.

4- يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالبنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للبنك والفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى.

2-2. مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي:

(1) المجموعة المستندية: وهي من أهم مقومات النظام المحاسبي، وهي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين:

☞ مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل: مستندات الخصم والإضافة.

☞ مستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية.

(2) المجموعة الدفترية: تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك التجارية تبعاً لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات في كل بنك ومن أكثر الطرق شيوعاً في مجال النظام المصرفي الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية.

(3) دليل الحسابات: عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

(4) أدوات التحليل المالي والرقابة: تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدماً، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبيةً كانت أو إدارية.

5) **التقارير الدورية (المحاسبية) :** يعتبر النظام المحاسبي في البنك التجاري الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الفاء بالتزاماته ووظائفه وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تقدم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات، ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري وحسب هدف أو طبيعة الجهة المستفيدة منها إلى نوعين:

👉 **تقارير داخلية:** ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك مثل: الموازنات التخطيطية، خطط النشاط المستقبلية، الحسابات الختامية، قائمة المركز المالي، التقارير الدورية حسب ما يحدده البنك، وقد تكون هذه التقارير عن كل أو جزء من النشاط الجاري في البنك.

👉 **تقارير خارجية:** وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي ترغب في الاطلاع عليها ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاما على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك إطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام.

III. مصادر استخدامات الأموال في البنوك التجارية

أولا: مصادر التمويل: تعتمد البنوك في مزاولة نشاطها على نوعين من مصادر التمويل.

1- مصادر تمويل داخلية: وتتمثل في حقوق الملكية والتي تشتمل على رأس المال المدفوع مضافا إليها الاحتياطيات، وهذه المصادر عادة تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنوك التجارية (10%) من جملة الأموال المستثمرة " موارد البنك."

2- مصادر تمويل خارجية: وتوفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائفه المختلفة، وتشتمل المصادر الخارجية على:

- ✓ قروض من البنك المركزي بضمان الأصول؛
- ✓ الودائع من العملاء سواء كانت من الحسابات الجارية أو لأجل أو صندوق التوفير؛

✓ قروض من البنوك التجارية؛

✓ إصدار سندات طويلة الأجل.

ثانياً : استخدامات الأموال (الموارد المالية)

1- تقديم القروض والسلف

2- الاستثمارات ومنها المساهمة في المشاريع الاقتصادية أو شراء الأسهم بهدف الحصول على أرباح أو

المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية أو الاستثمار في سندات حكومية وخصم الأوراق التجارية

3- الأرصدة (الأصول) النقدية وهي عبارة عن النقدية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطي لحماية حقوق

المودعين والتي في خزائنها لمقابلة العمليات المصرفية اليومية لدى البنوك المحلية أو الأجنبية

4- الأصول الثابتة وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك و يمارس فيها نشاطه بالإضافة إلى

الأصول الثابتة الأخرى مثل: الأثاث, السيارات, الحاسبات, أجهزة آلية وإلكترونية, وسائل النقل

قسم الخزينة

I. محاسبة قسم الخزينة

يعتبر قسم الخزينة من أهم وأكثر أقسام البنك نشاطا وارتباطا بالعملاء أو الجمهور، فهو بمثابة القلب بالنسبة لدورة عمليات البنك في جميع أقسامه الفنية، ففيه تتجمع كل واردات البنك النقدية، ومنه تخرج جميع مدفوعات البنك النقدية إلى الغير، بعد استكمال دورتها المستندية في أقسام البنك الأخرى.

1-1. أقسام الخزينة

يتم تقسيم الخزينة في البنك التجاري إلى قسمين وهما:

أ. قسم الخزينة الرئيسية

وفيها يتم الاحتفاظ بأموال البنك النقدية، ومنها يتم تسليم النقدية لصيارفة العهد في الخزائن الفرعية للبنك في أول كل يوم، واستلام ما لديهم من نقدية في نهاية العمل اليومي، وكذلك تسليم فروع البنك ما تحتاجه من نقدية خلال فترة معينة واستلام الفائض منها لديهم.

ب. قسم الخزائن الفرعية

وهي الخزائن المرتبطة بأقسام البنك المختلفة، كالخزينة الخاصة بقسم الودائع وحسابات التوفير، أو الخزينة العامة بقسم الحسابات الجارية، وتتولى كل خزينة عملية استلام النقدية من العملاء أو صرف ما يستحق لهم من نقود بعد إكمال إجراءاتها المستندية، وفي البنوك الكبيرة يتم تقسيم الخزائن الفرعية إلى خزينة للوارد وأخرى للصادر، وخاصة في الأقسام التي تتعامل بكثرة مع الجمهور أو العملاء كقسم الحسابات الجارية أو حسابات التوفير ويشرف على قسم الخزينة في البنك رئيس الصرافين، والذي تفترض فيه الكفاءة والأمانة والخبرة في هذا المجال، حيث يعتبر مسئولا عن كل ما يتعلق بشؤون النقدية في البنك، يساعده في ذلك نائب أو وكيل بالإضافة إلى الصيارفة الآخرين الذين يعملون تحت إشرافه، ويقوم البنك عادة بالتأمين على جميع هؤلاء ضد خيانة الأمانة لدى شركات التأمين.

وعن طريق الخزائن الفرعية تتم عمليات القبض والدفع النقدي، استنادا إلى إشعارات مدينة هي بمثابة أوامر قبض أو دفع صادرة من الأقسام المختلفة في البنك.

أما قسم الخزينة الرئيسية ففي كل آخر يوم ينظم ملخصا أو كشفا بحركة الصادر والوارد والرصيد النقدي، ويرفق بهذا الكشف جميع الوثائق والإشعارات ومستندات القيد اللازمة، ويرسل إلى قسم المحاسبة العامة في البنك، الذي يتولى عمليات التدقيق والمطابقة بين اليومية الفرعية الواردة من قسم

الخزينة وبين المستندات المرفقة بها ، بعدها يجري القيود اللازمة لهذه العمليات في اليومية المركزية للبنك . وتمثل بنود المقبوضات والمدفوعات في الخزائن الفرعية للبنك في الآتي

أولا : المقبوضات

تتمثل بنود المقبوضات فيما يلي:

- المبالغ المقبوضة لإيداعها في الحسابات الجارية للعملاء، وحسابات التوفير، وحسابات الودائع لأجل
- المبالغ المقبوضة تسديدا للذمم المالية للعملاء، ومنها تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء،
- حالات داخلية وخارجية.
- القيم النقدية المقابلة لبيع أو تحويل النقد الأجنبي
- تسديدات السلف والقروض الممنوحة للعملاء عند حلول أجلها
- النقدية التي تستلمها الخزينة الفرعية في بداية كل يوم من قسم الخزينة الرئيسي وتسمى بالعهد اليومية والتي يتسلمها صراف الخزينة الفرعية قبل بداية عمله اليومي في البنك.

وفي نهاية اليوم يقوم صراف الخزينة الخاص بالمقبوضات (الوارد) بمطابقة رصيد النقدية في نهاية اليوم مع مجموع يومية النقدية الواردة بالمعادلة التالية:

رصيد نهاية اليوم = العهد المستلمة في أول اليوم + مجموع النقدية الواردة (المقبوضة) خلال اليوم
ويتم إثبات المقبوضات بالقيد الآتي:

XX من ح/ الخزينة

إلى مذكورين

XX ح/ الحسابات الجارية للعملاء

XX ح/ الودائع لأجل

XX ح/ خطابات الضمان

XX ح/ سلف بضمان أوراق تجارية

XX ح/ (أي نوع من المقبوضات)

ثانيا : المدفوعات

تتمثل بنود المدفوعات في ما يلي :

- دفع الشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية للعملاء

☞ تنفيذ أوامر الدفع الواردة إشعاراتها من أقسام البنك المختلفة (سلف، قروض، خصم أوراق تجارية، شراء عملة أجنبية الخ)

☞ دفع رواتب وأجور موظفي البنك، بما فيها سلفه صندوق المصروفات النثرية.

☞ شراء آلات ومعدات مكتبية ودفع إيجارات وشراء أثاث وغيره.

وفي نهاية اليوم يقوم صراف خزانة المدفوعات (الصادر) بمطابقة رصيد النقدية في نهاية اليوم مع مجموع يومية النقدية الصادرة وفقا للمعادلة الآتية:

رصيد النقدية في نهاية اليوم = العهدة المستلمة في أول اليوم - مجموع النقدية الصادرة (المدفوعة)

ويتم إثبات المدفوعات بالقيود الآتي:

من مذكورين

XX ح/ الحسابات الجارية للعملاء

XX ح/ الودائع لأجل

XX ح/ خطابات الضمان

XX ح/ سلف بضمان أوراق تجارية

XX ح/ (أي نوع من المدفوعات)

XX إلى ح/ الخزينة

وفي قسم الخزينة الرئيسية يتم التحقق من النقدية في نهاية اليوم من خلال المعادلة التالية :

الرصيد الدفترى = رصيد النقدية في بداية اليوم (فعلي) + مجموع النقدية المستلمة خلال اليوم - مجموع النقدية المنصرفة خلال اليوم

ويتم المطابقة والتحقق بين الرصيد الدفترى بدفتر يومية الخزينة مع الموجود فعلا بالخزينة الرئيسية (الرصيد الفعلي)

معالجة النقص أو الزيادة في الخزينة عند الجرد

قد يحدث أحيانا عند مطابقة الرصيد الدفترى لحساب الصندوق مع الموجود الفعلي من النقود في نهاية اليوم ، ظهور فرق بالنقص أو الزيادة . ويتم التحري عن أسباب الفرق واتخاذ الإجراءات المحاسبية لمعالجته.

الرصيد الدفترى = رصيد النقدية أول اليوم (فعلي) + المقبوضات - المدفوعات.

الرصيد الفعلي = العد الفعلي للمبالغ الموجودة في الخزينة في نهاية اليوم.

أولا : حالة وجود عجز (نقص)

- إذا كان الرصيد الفعلي أقل من الرصيد الدفترى

أ- يتم إثبات العجز :

XX من ح/ عجز الخزينة

XX إلى ح/ الخزينة

ب- يتم البحث عن أسباب العجز :

1- إذا كان العجز نتيجة إهمال الصراف (أمين الخزينة)، يحمل الصراف بذلك

فيجرب قيد استحقاق

XX من ح/ الصراف

XX إلى ح/ عجز الخزينة

وعند بدء الاستقطاع (سداد الصراف) يجرى القيد التالي :

XX من ح/ الخزينة (بالمبلغ المحصل)

XX إلى ح/ الصراف

ويستمر الاستقطاع الشهري حتى استكمال مبلغ العجز.

2- أما في حالة عدم مسؤولية أمين الخزينة عن العجز ، أي هناك ظروف لا يستطيع الصراف التحكم بها

فيتم إقفال العجز في حساب الأرباح والخسائر أي أن البنك يتحمل العجز بالقيد الآتي :

XX من ح/ أخ

XX إلى ح/ عجز الخزينة

ثانيا : في حالة وجود فائض (زيادة)

الرصيد الفعلي أكبر من الرصيد الدفترى

أ- يتم إثبات الزيادة بالقيد الآتي :

XX من ح/ الخزينة

XX إلى ح/ الزيادة في الخزينة

ب- يتم البحث عن أسباب الزيادة

- 1- قد يظهر أن الزيادة تخص أحد عملاء البنك وأثبت ذلك بالطرق المشروعة فيقوم البنك بصرف الزيادة له، بعد أخذ تعهد منه بإرجاع المبلغ إذا ثبت بعد ذلك عدم أحقيته في المبلغ، ويتم الصرف بالقيود التالي:
 XX من ح/ الزيادة في الخزينة
 XX إلى ح/ الخزينة
- 2- في حالة عدم معرفة أسباب الزيادة ، فإما أن يبقى المبلغ محجوزا في سجلات البنك لفترة معينة ثم يتم تسويته بعد ذلك ، أو أن يقفل مباشرة في حساب الأرباح والخسائر بالقيود الآتي
 XX من ح/ الزيادة في الخزينة
 XX إلى ح/ أ. خ

II. المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة

- 1- تمويل خزينة البنك من البنك المركزي
 XX من ح/ الخزينة
 XX إلى ح/ البنك المركزي
- 2- إيداع مبالغ في البنك المركزي
 XX من ح/ البنك المركزي
 XX إلى ح/ الخزينة
- 3- تمويل الخزائن الفرعية من الخزينة الرئيسية
 XX من ح/ الخزينة الفرعية
 XX إلى ح/ الخزينة
- 4- استلام مبالغ من الخزائن الفرعية
 XX من ح/ الخزينة
 XX إلى ح/ الخزينة الفرعية
- 5- تمويل خزائن الفروع من الخزينة الرئيسية
 XX من ح/ فرع....
 XX إلى ح/ الخزينة

6- استلام مبالغ من الفروع

XX من ح/ الخزينة

XX إلى ح/ فرع...

I. مفهوم الحسابات الجارية

تظهر الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية في ميزانية البنك تحت اسم واحد هو الحسابات الجارية إلا أن بعض البنوك ميزت بينها وصنفتها إلى حسابين الأول هو: حساب ودائع وهو يمثل ودائع تحت الطلب الذي يعود إلى الأفراد والثاني حساب الحسابات الجارية وهي التي تتعلق بالمشاريع التجارية والصناعية سواء كانت تعود للأفراد أو المؤسسات. وهناك فروق جوهرية بين هاذين الحسابين:

- ❖ يمثل حساب الودائع الأموال التي يودعها الأشخاص من غير التجار والمؤسسات التجارية والصناعية أو الأموال التي يدعها التجار أنفسهم ولكن من أجل استعمالها في حياتهم اليومية وأعمالهم الخارجة عن نطاق تجارتهم وهو حساب قليل التغير إلى حد ما ويكاد يكون ثابتاً.
- ❖ أما الحسابات الجارية فهي تمثل ودائع التجار والصناعيين متجددة دائمة الحركة وهذه الحركة تستدعي بالضرورة إجراء القيود بكثرة في طرقي المدين والدائن.

1-1. تعريف الحساب الجاري:

أعطيت العديد من التعاريف للحساب الجاري منها:

- يعرف الحساب الجاري على أنه عقد يتفق بمقتضاه شخصان على أن يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون الناشئة عن العمليات التي تتم بينهما من تسليم نقود أو أموال أو أوراق تجارية قابلة للتملك وغيرها وأن يستعيضا عن تسوية هذه الديون عن كل دفعة على حدى بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند إقفاله¹.
- ويعرف من الناحية القانونية على أنه الحساب الذي يتضمن معاملات متبادلة بين شخصين يصبح أحدهما مدينا للآخر أحيانا ويصبح أحيانا أخرى دائنا له نتيجة للعمليات التي تصفى في نهاية فترة زمنية معينة.²

إذن: الحساب الجاري هو الحساب الذي يكون أحد الطرفين بنك من البنوك يودع لديه العميل مبلغا من المال له الحق في سحبه كله أو بعضه أو ما يزيد عليه عن طريق استخدام الشيكات أو لأوامر الصرف بمجرد الطلب

II. أنواع الحسابات الجارية

تنقسم الحسابات الجارية في البنك إلى نوعين:

¹ إيهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (بنوك وشركات التأمين)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 59.

² مدحت محمد إسماعيل، محاسبة البنوك، دار الأمل للنشر والتوزيع، أريد، الأردن، 2010، ص: 63.

1- حسابات جارية دائنة

وتمثل ودائع الأفراد والهيئات لدى البنوك والتي تنقسم بدورها إلى:

✍ الحسابات الجارية تحت الطلب

بمعنى رصيد هذا الحساب يستحق الدفع فوراً تحت طلب العميل في أي وقت من الأوقات ولا يتقاضى العميل عادة فائدة عن أمواله المودعة في هذه الحالة.

✍ حسابات ودائع بإخطار

في هذه الحالة لا يجوز للبنك السحب منه إلا بعد إخطار العميل له بعزمه على السحب بعد انقضاء مدة الإخطار المتفق عليه ويتقاضى المودع مقابل ذلك فائدة معينة.

✍ حساب الودائع الثابتة

في هذه الحالة لا يجوز البنك للعميل سحب أي جزء من المبلغ المودع لديه إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها ويتقاضى المودع مقابل ذلك فائدة معينة تتوقف على مدة الإيداع.

2- حسابات جارية مدينة

هي الحسابات التي يكون رصيد العميل مدينا وتنقسم إلى:

✍ حسابات اعتمادات جارية مدينة

وتمثل هذه الحسابات قروض التي يمنحها البنك لعملائه مقابل ضمانات معينة على أن يتقاضى مقابل ذلك فوائد معينة تتوقف على أهمية المبلغ ومدته، ويكون الحق لصاحب الحساب في السحب في حدود مبلغ معين وخلال فترة زمنية معينة.

ويدخل في هذا النوع:

- حسابات مدينة بضمان بضائع؛
- حسابات مدينة بضمان أوراق مالية (أسهم وسندات)؛
- حسابات مدينة بضمان (كمبيالات أو سندات أذنية) أي الأوراق التجارية؛
- حسابات مدينة بضمانات شخصية؛
- حسابات مدينة بضمان أصول عقارية.

✍ حسابات جارية مدينة بضمانات مستندية

في هذه الحالة يقوم البنك بفتح حساب للعميل مقابل اعتمادات مستندية تنتهي بانتهاء العملية التي أنشأت لأجلها، ويظهر بدفتر الأستاذ المساعد للحسابات الجارية المدينة حساب مستقل لكل نوع من هذه الحسابات.

III. إجراءات فتح الحساب الجاري

يتطلب فتح الحساب الجاري لدى البنك إتباع ما يلي:

- توقيع طلب فتح حساب جاري مبين فيه اسم العميل وعنوانه ومهنته؛
- أخذ توقيع العميل على نموذج خاص للرجوع إليه عند صرف الشيكات؛
- إعطاء الحساب رقما خاصا يعرف في كافة المعاملات المصرفية؛
- إعطاء العميل دفتر شيكات عند الطلب
- تقديم أية إثباتات شخصية أو مهنية أو وثائق رسمية يطلبها البنك بحث تكون سارية المفعول.

● ملاحظة:

إذا ذكرت حسابات جارية من دون تمييز فإنه يقصد بها الحسابات الجارية الدائنة، أما الحسابات الجارية المدينة فلا بد من تمييزها صراحة.

IV. المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية

إن العمليات التي تحدث في البنك وتؤثر على الحساب الجاري تنقسم إلى أربعة أنواع:

- أ) الإيداع ب) السحب ج) التحويل د) إثبات الفوائد المدينة والعمولات.
- أ- الإيداع (الإضافة)

يمكن الإيداع في الحساب الجاري بإحدى الصور الثلاث التالية:

☞ إيداع نقدي

عند قيام العملاء بإيداع أي مبالغ نقدية في حسابهم الجاري يكون القيد:

XX من ح/ الصندوق

XX إلى ح/ الحسابات الجارية

(جملة الإيداعات النقدية خلال الفترة)

☞ إيداع بشيكات داخلية (تحويلات داخلية)

الشيك الداخلي عبارة عن شيك مسحوب على عميل له حساب في البنك لصالح عميل آخر له حساب في

نفس البنك ونفس الفرع أي أن الساحب والمسحوب عليه عملاء لنفس البنك ونفس الفرع

ويكون القيد:

XX من ح/ الحسابات الجارية (المسحوب عليه)

XX إلى ح/ الحسابات الجارية (الساحب)

(جملة التحويلات الداخلية خلال الفترة)

✍ إيداع شيكات خارجية (مسحوبة على عملاء بنوك أخرى)

الشيك الخارجي في حالة الإيداع يكون مسحوبا على عميل له حساب في بنك آخر لصالح عميل في البنك أي أن الساحب عميل للبنك والمسحوب عليه عميل لبنك آخر وهنا يتطلب الأمر إرسال هذه الشيكات إلى غرفة المقاصة في مؤسسة النقد ولإثبات هذه الشيكات قد تتبع البنوك إحدى طريقتين:

- الطريقة الأولى: عدم انتظار نتيجة المقاصة وطبقا لها يضيف البنك قيمة الشيكات المقدمة إليه فورا دون انتظار نتيجة المقاصة ويكون القيد:

XX من ح/ غرفة المقاصة

XX إلى ح/ الحسابات الجارية (الدائنة/ المستفيد)

❖ إذا تم تحصيل الشيك لا تجرى قيود

❖ في حالة رفض الشيك يتم عكس قيد الاستلام

XX من ح/ الحسابات الجارية (الدائنة/ المستفيد)

XX إلى ح/ غرفة المقاصة

● عيوب هذه الطريقة:

لا تتماشى مع متطلبات الحيلة والحذر في البنوك نظرا لاحتمال رفض الشيكات.

- الطريقة الثانية: وطبقا لهذه الطريقة لا يضيف البنك قيمة الشيكات المقدمة إليه إلا بعد ظهور نتيجة المقاصة ومن ثم يتم إجراء عدة قيود (سيتم التعرض له عند مناقشة قسم المقاصة).

ب- السحب (الخصم)

قد يتم السحب من الحساب الجاري بإحدى الصور الثلاثة التالية:

1- سحب نقدي

عند قيام العميل بسحب أي مبالغ نقدية من حسابه الجاري سواء بشيك أو بإذن دفع أو باستخدام بطاقة الصراف الآلي يكون القيد:

XX من ح/ الحسابات الجارية

XX إلى ح/ الخزينة

(جملة المسحوبات النقدية خلال الفترة)

2- سحب بشيكات داخلية (تحويلات داخلية)

السحب بشيكات داخلية يعتبر الوجه الآخر لعملية الإيداع بشيكات داخلية ولذلك في حالة وجود عملية إيداع بشيكات داخلية وعملية سحب بشيكات داخلية بنفس المقدار وفي نفس الفترة يجرى لها قيد واحد فقط لأنهما يمثلان إيداع بالنسبة لعميل وسحب بالنسبة لعميل آخر ولكنهما بالنسبة للبنك عملية واحدة تتمثل في التحويل من شخص إلى شخص آخر ويكون القيد:

XX من ح/ الحسابات الجارية (المسحوب عليه)

XX إلى ح/ الحسابات الجارية (المستفيد)

(جملة التحويلات الداخلية خلال الفترة)

ج- التحويل:

قد يتم التحويل من وإلى حساب العميل وهنا يجب التفرقة بين نوعين من التحويلات:

1- تحويلات لصالح عملاء البنك واردة من كل من:

- عملاء في نفس البنك "نفس الفرع".

- عملاء الفروع.

- عملاء بنوك أخرى.

ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي:

من مذكورين

XX ح/ الحسابات الجارية "عملاء البنك نفسه"

XX ح/ الفروع الواردة منهم

XX ح/ بنوك أخرى

XX إلى ح/ الحسابات الجارية (واردة لصالح عميل البنك)

(جملة إشعارات الإضافة خلال الفترة)

2- تحويلات صادرة من عملاء البنك لصالح كل من:

- عملاء في نفس البنك.

- عملاء الفروع.

- عملاء بنوك أخرى.

ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي:

XX من ح/ الحسابات الجارية (صادرة من حساب عميل البنك)

إلى مذكورين

XX ح/ الحسابات الجارية

XX ح/ الفروع الصادرة لهم

XX ح/ بنوك أخرى

(جملة إشعارات الخصم)

د- إثبات الفوائد والمصروفات (العمولات)

أولاً- إثبات الفوائد

الأصل أن البنك لا يدفع فوائد على الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية للعملاء إلا إذا بلغت حد كبير ويشترط أن لا يقل الرصيد عن حد معين تحدده إدارة البنك³

1- الفوائد الدائنة على أرصدة الحسابات الجارية المدينة

يحتسب البنك عادة في آخر كل شهر فوائد المستحقة على الحسابات الجارية المدينة سواء كانت مدينة بضمان ذهب أو أوراق مالية أو كمبيالات باعتبارها من التسهيلات المصرفية، كما يحتسب كذلك مصاريف الكشف الشهرية التي يرسلها للعملاء ونظراً لتعدد أنواع الحسابات الجارية المدينة لهذا تثبت الفوائد والعمولة والمصاريف الخاصة بكل نوع بقيد يظهر على النحو التالي:

ويتم إثبات الفوائد الدائنة كما يلي:

XX من ح/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان...)

إلى مذكورين

XX ح/ فوائد دائنة (بضمان...)

XX ح/ العمولة

XX ح/ المصروفات (مصاريف البريد)

وفي نهاية السنة يجرى القيد الآتي:

³ فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، محاسبة المصرفية (في البنوك التجارية الإسلامية)، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص:65.

XX من ح / فوائد دائنة

XX إلى ح / أ.خ

2- الفوائد المدينة على أرصدة الحسابات الجارية الدائنة⁴

أما بالنسبة للحسابات الجارية الدائنة قد تحسب بعض البنوك فائدة لها وهذه الفائدة تمثل مصروف للبنك، ويتم احتساب هذه الفوائد من طرف البنك شهريا أو ربع سنوي أو سنويا وذلك حسب الاتفاق مع العميل، وتضاف هذه الفوائد إلى الجانب الدائن في بطاقة العملاء باعتبارها إيرادات لهم ويتم تسجيلها كأعباء على البنك من خلال مستندات خاصة.

وتتم المعالجة المحاسبية كالاتي:

هناك حالتين لهذه المعالجة

الحالة 01: إذا كان البنك يقوم بترحيل الفوائد المدينة شهريا إلى الحسابات الجارية للعملاء أول بأول وتثبت بالقيد الآتي:

XX من ح / الفوائد المدينة (المدفوعة)

XX إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة (إضافة)

(إضافة قيمة الفوائد المستحقة للحسابات الجارية)

الحالة 02: إذا كان البنك يتبع ترحيل الفوائد كل ثلاثة أشهر أو كل نصف سنة فتجرى القيود في هذه الحالة كما يلي:

1. إثبات استحقاق الفوائد شهريا:

XX من ح / الفوائد المدينة

XX إلى ح / الفوائد المدينة المستحقة (غير المدفوعة)

2. تحويل الفائدة إلى الحسابات الجارية في نهاية الفترة المتفق عليها (ربع سنة مثلا)

XX من ح / الفوائد المستحقة

XX إلى ح / الحسابات الجارية للعملاء

⁴ مدحت محمد إسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، أريد الأردن، 2010، ص: 72-73.

وبذلك يستطيع البنك معرفة الفوائد المدينة المستحقة شهريا أول بأول.

وفي نهاية السنة يجرى القيد الآتي:

XX من ح / أ.خ

XX إلى ح / فوائد مدينة

ملاحظة هامة:

قد تتبع بعض البنوك في الحالة الثانية التي تخص ترحيل الفوائد المدينة كل ثلاثة أشهر أو كل نصف سنة توسيط حساب احتياطي الفوائد المدينة بدلا من حساب الفوائد المدينة المستحقة ويتم ذلك شهريا ثم يتم

ثانيا: إثبات العمولات (المصروفات):

يقوم البنك بتحميل العملاء في نهاية كل فترة بمصروفات نظير قيامهم بعمليات الإيداع والسحب وتعتبر هذه المصروفات من وجهة نظر البنك إيراد ومن ثم تكون (دائنة) ولهذا يفضل تسميتها عمولات.

وعليه يكون القيد:

XX من ح / الحسابات الجارية (مدينة + دائنة)

XX إلى ح / العمولات

(تحميل العملاء قيمة العمولات المستحقة)

I. تعريف الودائع

يقصد بالوديعة ما يتم إيداعه لدى البنك من أموال لمدة محددة وتختلف الودائع طبقاً لحق المودع في السحب منها فوراً أو بعد فترة محددة وتنقسم إلى ما يلي:

1- الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية، الحسابات الجارية)

ويحق للعميل الإيداع فيها أو السحب منها في أي وقت يشاء وقد سبق دراستها.

2- الودائع لأجل محدد

وهي المبالغ التي تودع لدى البنك لمدة معينة ولا يحق للمودع خلالها سحب قيمة الوديعة قبل انتهاء المدة المعينة، وتقوم البنوك بدفع فوائد على هذه الودائع يزداد معدلها بازدياد مبلغ الوديعة ومدتها ولا يحق للعميل سحب الوديعة إلا بعد انتهاء المدة المتفق عليها وإلا فقد حقه في الحصول على الفوائد.

3- الودائع بإخطار سابق

وهي المبالغ التي تودع لدى البنك لمدة معينة ولا يحق للعميل سحب الوديعة إلا بعد إخطار البنك بمدة متفق عليها عند فتح الوديعة. وعند سحب الوديعة قبل مدة الإخطار المتفق عليها فإنه لا يحصل على فوائد الوديعة.

4- ودائع التوفير

وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها صغار المدخرين حيث يودع الأفراد ما زاد عن احتياجاتهم في حساب توفير بسعر فائدة ثابت معين وتعطي البنوك عملاءها دفترًا للتوفير يثبت فيه جميع العمليات من إيداع وسحب وفوائد.

- مع ملاحظة// أن الإيداع في صندوق التوفير والسحب منه لا يتم إلا نقدًا. والفوائد تكون بنسبة أقل من حسابات الودائع الأخرى.

II. العمليات المحاسبية المتعلقة بالودائع

تنقسم العمليات إلى ثلاث أنواع:

أ- الإيداع

قد يتم فتح الوديعة أو الإيداع فيها بإحدى الصور الثلاثة التالية:

1- إيداع نقدًا ويكون القيد:

XX من ح/ الخزينة

XX إلى ح/ الوديعة (حسب نوعها).

2- إيداع بشيكات داخلية أو بالتحويل من الحساب الجاري ويكون القيد:

XX من ح/ الحسابات الجارية

XX إلى ح/ الوديعة (حسب نوعها)

3- إيداع بشيكات أو حوالات واردة من الفروع أو بعض البنوك الأخرى ويكون القيد:

من مذكورين

XX ح/ الفروع

XX ح/ بنوك أخرى

XX إلى ح/ الوديعة (حسب نوعها).

ب- السحب

قد يتم السحب من الوديعة بإحدى الصور الثلاثة التالية:

- نقدًا

- التحويل إلى الحساب الجاري

- التحويل إلى الفروع والبنوك الأخرى

- وتكون قيود السحب عكس قيود الإيداع تماماً في كل حالة.

ج- إثبات الفوائد المدينة

بالرغم أن الفوائد على الودائع لا تستحق إلا بعد انتهاء أجل الوديعة، إلا أن بعض البنوك تحسب

الفائدة في نهاية كل شهر بالقيد الآتي:

من مذكورين

XX ح/ فوائد ودائع أجل ثابت

XX ح/ فوائد ودائع بإخطار سابق

XX ح/ فوائد صندوق التوفير

XX إلى ح/ فوائد ودائع مستحقة

وفي نهاية السنة يقوم البنك بتحميل حساب الأرباح والخسائر بالفوائد ويجرى لها القيد التالي:

XX من ح/ أ.خ

إلى مذكورين

XX ح/ فوائد ودائع أجل ثابت

XX ح/ فوائد ودائع بإخطار سابق

XX ح/ فوائد صندوق التوفير

بالنسبة لحساب الفوائد المستحقة فيعتبر رصيده الدائن في نهاية الفترة عن الفائدة المستحقة على الودائع خلال العام ولكنها لم تقيد بحسابات العملاء لأن تاريخ استحقاقها لم يحل بعد، ويظهر رصيد الفوائد المستحقة في جانب الخصوم في الميزانية.

وعند حلول أجل الوديعة يضاف صافي الفوائد المستحقة إما للحساب الجاري للعميل أو إلى حساب الوديعة أو يسحبها العميل نقداً، بمعنى عندما يحل أجل الوديعة يتم سداد الفوائد مع الوديعة للعميل حسب طلبه.

قيد صرف فوائد الودائع عند استحقاقها:

XX من ح/ فوائد ودائع مستحقة

إلى مذكورين

XX ح/ الحسابات الجارية

XX ح/ الخزينة

XX ح/ الوديعة

د- تجديد الوديعة:

يتم تجديد الوديعة بالقيد التالي:

XX من ح/ ودائع (لأجل محدد ، إخطار سابق) (قديمة)

XX إلى ح/ ودائع (لأجل محدد ، إخطار سابق) (جديدة)

وتحسب الفوائد عند تجديد الوديعة من تاريخ الحصول على موافقة العميل وليس من تاريخ استحقاق الوديعة السابقة.

حسابات التوفير

يختلف حساب التوفير عن الحسابات الجارية إذ أنها تستحق فائدة على أرصدها بنسب معينة ويتم إضافة الفوائد أما في نهاية السنة أو عند طلب العميل بغلاق حسابه.

I. عمليات الإيداع

• عند الإيداع النقدي

XX من ح/ الصندوق

XX إلى ح/ ودائع التوفير للعميل

• عند الإيداع بموجب صك مسحوب على نفس الفرع

XX من ح/ الحسابات الجارية المدينة _ الدائنة

XX إلى ح/ ودائع التوفير للعميل

• عند الإيداع بموجب صك مسحوب على فرع آخر

XX من ح/ حسابات مدينه متبادلة

XX إلى ح/ ودائع التوفير للعميل

• عند الإيداع بموجب صك مسحوب على مصرف آخر

XX من ح/ اسم المصرف

XX إلى ح/ ودائع التوفير للعميل

II. احتساب الفوائد المدينة

لاحتساب الفوائد المدينة نميز حالتين:

أ- في تاريخ الاستحقاق

من XX ح/ الفوائد المدينة لودائع التوفير

XX إلى ح/ الفوائد المدينة المستحقة غير المدفوعة لودائع التوفير

ب- في تاريخ الإضافة

من XX ح/ الفوائد المدينة المستحقة غير المدفوعة لودائع التوفير

XX إلى ح/الحسابات الجارية

XX إلى ح/ودائع توفير

أو

III. السحب

نميز في عملية السحب ثلاث حالات:

👉 عند السحب النقدي

XX من ح/حساب التوفير العميل

XX إلى ح/الصندوق

👉 قد يكون السحب بموجب قيد تسويه

كأن يطلب العميل نقل مبلغ معين من حساب إلى حساب آخر أو تسديد دين بذمته

XX من ح/حساب التوفير للعميل

XX إلى ح/الحساب المختص

👉 التحويل للحساب الجاري

XX من ح/حساب التوفير للعميل

XX إلى ح/الحسابات الجارية

I. خطاب الضمان

وهو عبارة عن تعهد يصدر من المصرف بناءً على طلب أحد العملاء بدفع مبلغ معين لشخص آخر (المستفيد) دون أي شرط إذا طلب منه المستفيد ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب وسمى في بعض الأحيان الكفالة المصرفية ويعد خطاب الضمان من الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه وتقسم خطابات الضمان إلى:

- خطابات ضمان الداخلية.

- خطابات ضمان الخارجية.

وسوف يتم التطرق للنوع الأول فقط:

• خطابات الضمان الداخلية

وهي خطابات الضمان التي تصدر بناءً على طلب داخلي لمنفعة جهة داخل القطر ويكون له مدة محددة.

II. المعالجة المحاسبية خطابات الضمان

1- عند إصدار الخطاب

XX من ح / الحسابات الجارية الدائنة للعميل

إلى مذكورين

XX ح / تأمينات خطابات الضمان

XX ح / عمولة خطابات الضمان

XX ح / مصاريف بريدية

ثم يتم تسجيل قيد متقابل بكامل المبلغ

XX من ح / التزامات العملاء لقاء خطابات الضمان الداخلية

XX إلى ح / التزامات المصرف لقاء خطابات الضمان الداخلية

2- عند ورود إشعار بتجديد خطاب الضمان لمدة إضافية بدون زيادة

يتم تسجيل قيد واحد باستقطاع العمولة والمصاريف البريدية فقط بدون الحاجة لتسجيل قيد متقابل لأن

المبلغ لم يتم تغييره وكما يلي:

XX من ح / الحسابات الجارية الدائنة للعميل

إلى مذكورين

XX ح / عمولة خطابات الضمان

XX ح / مصاريف البريدية

3- عند ورود إشعار بتجديد خطاب الضمان لمدة إضافية مع زيادة مبلغ الخطاب يتم تسجيل القيدتين التاليتين :

XX من ح / الحسابات الجارية الدائنة للعميل

إلى مذكورين

XX ح / تأمينات خطابات الضمان

XX ح / عمولة خطابات الضمان

XX ح / مصاريف بريدية

ثم يتم تسجيل قيد متقابل بمقدار الزيادة :

XX من ح / التزامات العملاء لقاء خطابات الضمان الداخلية

XX إلى ح / التزامات المصرف لقاء خطابات الضمان الداخلية

4- عند ورود طلب إلى المصرف بإلغاء خطاب الضمان لانتفاء الحاجة إليه يتم تسجيل قيدتين الأولى بإرجاع التأمينات والتي سبق وتم استقطاعها من حساب العميل والثاني بعكس القيد المتقابل وكما يلي :

XX من ح / تأمينات خطابات الضمان

XX إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة للعميل

و القيد الثاني :

XX من ح / التزامات المصرف لقاء خطابات الضمان الداخلية

XX إلى ح / التزامات العملاء لقاء خطابات الضمان الداخلية

5- في حالة طلب الجهة المستفيدة بتنفيذ الخطاب لأي سبب كان خلال مدة سريانه يتم تسجيل ثلاثة قيود وكما يلي :

XX من ح / خطابات الضمان المدفوعة

XX إلى ح / الشيكات المسحوبة على المصرف

قيد استقطاع المبلغ المتبقي من حساب العميل مع غلق التأمينات
من مذكورين

XX ح / التأمينات خطابات الضمان

XX ح / الحسابات الجارية الدائنة للعميل (مبلغ الخطاب - التأمينات)

XX إلى ح / خطابات الضمان المدفوعة

قيد عكس القيد

XX من ح / التزامات المصرف لقاء خطابات الضمان الداخلية

XX إلى ح / التزامات العملاء لقاء خطابات الضمان الداخلية

I. تعريف الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي هو تعهد مكتوب صادر من بنك (يسمى المصدر) بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الأمر) لصالح البائع (المستفيد). ويلتزم البنك بموجبه بالوفاء في حدود مبلغ محدد خلال فترة معينة متى قدم البائع مستندات السلعة مطابقة لتعليمات شروط الاعتماد. وقد يكون التزام البنك بالوفاء نقداً أو بقبول كمبيالة.

II. أهمية الاعتماد المستندي

يستعمل الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، وهو يمثل في عصرنا الحاضر الإطار الذي يحظى بالقبول من جانب سائر الأطراف الداخلين في ميدان التجارة الدولية بما يحفظ مصلحة هؤلاء الأطراف جميعاً من مصدري ومستوردين.

- بالنسبة للمصدر، يكون لديه الضمان - بواسطة الاعتماد المستندي - بأنه سوف يقبض قيمة البضائع التي يكون قد تعاقد على تصديرها وذلك فور تقديم وثائق شحن البضاعة إلى البنك الذي يكون قد أشعره بورود الاعتماد.

- وبالنسبة للمستورد، فإنه يضمن كذلك أن البنك الفاتح للاعتماد لن يدفع قيمة البضاعة المتعاقد على استيرادها إلا بتقديم وثائق شحن البضاعة بشكل مستكمل للشروط الواردة في الاعتماد المستندي المفتوح لديه.

إذا يقوم قسم الاعتمادات المستندية بتمويل التجارة الخارجية والوساطة بين المستورد المحلي والمصدر الأجنبي والعكس المستورد الأجنبي والمصدر المحلي وتنقسم أطراف الاعتماد المستندي إلى أربع أطراف:

- 1- المستورد أو المشتري
- 2- المصدر أو البائع
- 3- بنك المستورد (البنك المرسل)
- 4- بنك المصدر (البنك المرسل إليه)

III. أنواع الاعتمادات المستندية

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين:

- 1- اعتمادات مستندية للاستيراد
- 2- اعتمادات مستندية للتصدير

أولاً: الاعتمادات المستندية للاستيراد

تتم عمليات الاعتمادات المستندية للاستيراد على أربعة مراحل:

- 1- فتح الاعتماد
- 2- تقديم الغطاء
- 3- تنفيذ الاعتماد
- 4- إقفال الاعتماد

1- فتح الاعتماد

عندما يوافق البنك المحلي على فتح الاعتماد المستندي لصالح أحد المستوردين يتم إجراء القيد النظامي التالي:

XX من حـ / التزامات العملاء - اعتمادات مستندية استيراد

XX إلى حـ / التزامات البنك - اعتمادات مستندية استيراد

2- تقديم الغطاء

عندما يقوم البنك المحلي بخصم كل من: الغطاء العمولة والمصروفات من الحساب الجاري للعميل (أو إذا قام العميل بسدادها نقداً) نلاحظ الآتي:

XX من حـ / الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

إلى مذكورين

XX حـ / غطاء اعتمادات المستندية

XX حـ / عمولة اعتمادات مستندية (إيراد البنك)

3- تنفيذ الاعتماد

عند ورود إخطار أو إشعار من بنك المصدر (المراسل الأجنبي) بتنفيذ الاعتماد وصول مستندات الشحن، نلاحظ التالي:

أ- يتم القيام بتسوية حساب المستورد:

من مذكورين

XX حـ / غطاء اعتمادات المستندية

XX حـ / الخزينة - حسابات جارية (مستورده)

XX إلى حـ / بنوك أجنبية

ب- ثم يتم تسوية ح/ مصدر وذلك عن طريق قيام بنك المحلي بسداد المستحق للمصدر من خلال مؤسسة النقد:

XX من ح / بنوك أجنبية

XX إلى ح / مؤسسة النقد

4- إلغاء أو إقفال الاعتماد

حيث يتم إلغاء القيد النظامي بقيمة الاعتماد المنفذ فقط:

XX من ح / التزامات البنك اعتمادات مستندية استيراد

XX إلى ح / التزامات العملاء اعتمادات مستندية استيراد

ثانياً: الاعتمادات المستندية للتصدير

تتم عملية الاعتمادات المستندية للتصدير على ثلاث خطوات :

1- فتح الاعتماد

2- تنفيذ الاعتماد

3- إقفال الاعتماد

ملاحظة : خطوة تقديم الغطاء موجودة في بنك المستورد وليست في بنك المصدر.

1- فتح الاعتماد

عند ورود إخطار من البنك الأجنبي يقوم البنك المحلي بإجراء القيد النظامي التالي :

XX من ح / التزامات العملاء - اعتمادات مستندية وارده (تصدير)

XX إلى ح / التزامات البنك - اعتمادات مستندية وارده (تصدير)

2- عند قيام الشركة المحلية المصدرة بتقديم مستندات الشحن إلى بنك المحلي

يتم إجراء الآتي:

أ- إثبات مديونية البنك الأجنبي وصرف مستحقات الشركة المحلية:

XX من حـ / بنوك أجنبية

إلى مذكورين

XX حـ / الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

XX حـ / عمولة اعتمادات مستندية تصدير

XX حـ / مصروفات اعتمادات مستندية تصدير

ب- عند قيام البنك الأجنبي بسداد المستحق للبنك المحلي من خلال مؤسسة النقد

XX من حـ / مؤسسة النقد

XX إلى حـ / بنوك أجنبية

3 - إقفال الاعتماد عن طريق إلغاء القيد النظامي

XX من حـ / التزامات البنك اعتمادات مستندية (تصدير)

XX إلى حـ / التزامات العميل اعتمادات مستندية (واردة)

I. تعريف المقاصة:

هي عبارة عن عملية تسوية الديون الناشئة بين البنوك التي تمثلها الشيكات المسحوبة لأمر العملاء داخل المدينة الواحدة حيث تتم التسوية في غرفة خاصة وبإشراف البنك المركزي. يقوم قسم المقاصة في البنوك التجارية بتسوية المعاملات المصرفية التي تتم بين البنك والبنوك الأخرى ويتلقى نوعين من الشيكات:

- أ- شيكات مقدمة من عملاء البنك ومسحوبة على عملاء بنوك أخرى (إيداع بشيكات خارجية).
- ب- شيكات مقدمة من بنوك أخرى ومسحوبة على عملاء البنك (سحب بشيكات خارجية).

ويتم تبادل الشيكات في غرفة المقاصة حيث يجتمع مندوبون البنوك لعمل المقاصة بين الشيكات المقدمة من كل بنك وبين الشيكات المسحوبة عليه مع ملاحظة أن مقر غرفة المقاصة هو مؤسسة النقد. وتتم تسوية الحسابات بين البنوك عن طريق إجراء قيود يومية وتسويات حسابية فقط دون حاجة لانتقال الأموال من بنك إلى آخر مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والضمان نظراً لعدم انتقال الأموال من بنك إلى آخر. وهناك نظامان للمقاصة أحدهما يدويا لازالت بعض البنوك تتبعه ونظام آلي متطور عن طريق جهاز الحاسب.

II. إجراءات عملية المقاصة

- يقوم مراقب غرفة المقاصة بإعداد كشف عام لحركة المقاصة من واقع مسيرات الإضافة والخصم
- يقوم موظف المقاصة باستلام الشيكات من العملاء المقدمة للمقاصة ويعبأ نموذج استلام شيكات مقاصة ويسلم نسخة منه للعميل بما يفيد الاستلام.
- يقوم موظف المقاصة بفرز وتصنيف الشيكات المسحوبة على كل مصرف على حدى.
- يقوم موظف المقاصة في البنك بوضع الشيكات المستلمة والمسحوب على كل بنك في مغلف يدون عليه اسم البنك المسحوب عليه، ويرفق معه قائمة إرسالية الشيكات التي توضح ما يحتويه المغلف من شيكات، كما يقوم في الوقت نفسه بإعداد نموذج تقديم شيكات مقاصة ويدون به إجمالي الشيكات المسحوبة على كل بنك على حدة في الجانب الأيسر من هذا النموذج.
- عند الحضور إلى غرفة المقاصة في البنك المركزي يضع موظف المقاصة (مثل البنك في غرفة المقاصة) المغلف في الصندوق المخصص للبنك المسحوب عليه.
- يقوم موظف المقاصة لكل بنك بأخذ كافة المغلفات الموجودة في الصندوق الخاص به في غرفة المقاصة.

- يفتح الموظف المغلفات ويقوم بمطابقة الشيكات المستلمة (الواردة) مع قائمة الإرسالية الخاصة بها، ويوقع على النسخة الثانية بما يفيد استلامه للشيكات الموجودة بداخل المغلف ويعيد النسخة الثانية لموظف البنك المختص.
- يقوم موظف المقاصة بتعبئة الجزء (الأيمن) من نموذج تقديم الشيكات وذلك بإثبات عدد وقيمة الشيكات المستلمة من البنوك أمام اسم كل بنك.
- يقوم موظف المقاصة بتجميع خانة الشيكات المستلمة ويقارنها بمجموع خانة الشيكات المسلمة (السابق تعبئتها في البنك قبل حضوره إلى غرفة المقاصة) ويدون الرصيد حيث يمثل هذا الرصيد دائنيته أو مديونية البنك تجاه البنوك الأخرى.
- يسلم موظف المقاصة لكل بنك نسخة نموذج التقديم إلى رئيس غرفة المقاصة (موظف البنك المركزي، والذي يقوم بدوره بإعداد جدول التصفية النهائية والذي يحتوي على الخانات التالية:

➤ اسم البنك

➤ الشيكات المستلمة

➤ الشيكات المسلمة

➤ الرصيد (منه، له)

- يتأكد رئيس غرفة المقاصة من توازن المجاميع وتوازن الأرصدة للبنوك، ويعلن بعدها انتهاء الجلسة ويسمح لموظفي البنوك بالخروج.
- يعود ممثل كل بنك إلى بنكه حاملا معه الشيكات المسحوبة عليه والنسخة الثانية من نموذج التقديم حيث يتم بموجبها إجراء القيود المحاسبية اللازمة.

III. المعالجة المحاسبية لعمليات المقاصة

لبيان الخطوات السابقة وأثرها على العمليات المالية في البنك، نورد فيما يلي القيود المحاسبية الواجب إجراؤها حسب ما تم توضيحه:

(1) عند استلام الشيكات من العملاء وتنظيمها وترتيبها ووضعها في المغلفات:

XX من ح / شيكات برسم التحصيل (مقاصة)

XX إلى ح / مودعي شيكات رسم التحصيل (مقاصة)

(2) عند انتهاء جلسة المقاصة وعودة ممثل البنك ومعه مغلف الشيكات

المسحوبة عليه ونسخة نموذج التقديم:

من مذكورين

- XX ح / البنك المركزي (المبلغ هو عبارة عن الفرق بين رصيد الشيكات المسلمة والمستلمة)
 XX ح / الحسابات الجارية (المبلغ هو عبارة عن الشيكات المسحوبة على البنك والواردة في المغلف)
 XX إلى ح / شيكات برسم التحصيل (مقاصة)

- (3) عند مرور فترة المقاصة وهي الفترة التي يحددها البنك المركزي، وتعني انقضاء المدة الزمنية اللازمة لقيد الشيكات التي تستلمها البنوك من عملائها (مقاصة) (في حساباتهم الجارية.
 XX من ح / مودعي شيكات برسم التحصيل (مقاصة)
 XX إلى ح / الحسابات الجارية للعملاء

- (4) أما البنك المركزي فيقوم بدوره فور انتهاء جلسة المقاصة بإعداد وإثبات القيد المحاسبي اللازم بجعل البنوك ذات الأرصدة المدينة (مدينة) والبنوك ذات الأرصدة الدائنة (دائنة) بالقيد التالي:

من مذكورين

- XX ح / جاري بنك...
 XX ح / جاري بنك
 XX ح / جاري بنك

إلى مذكورين

- XX ح / جاري بنك...
 XX ح / جاري بنك
 XX ح / جاري بنك....

I. قسم الكمبيالات

يقوم قسم الكمبيالات بالعمليات التالية:

- تحصيل الكمبيالات.
- خصم الكمبيالات.
- إعادة خصم الكمبيالات لدى مؤسسة النقد.
- منح سلف بضمان الكمبيالات.

II. تحصيل الأوراق التجارية

- (1) يقوم العملاء بإيداع الأوراق التجارية المطلوب تحصيلها لدى البنك.
- (2) يحتفظ البنك بهذه الأوراق لحين حلول تاريخ الاستحقاق وفي هذا التاريخ هناك احتمالين:
 - تحصيل الأوراق بمعرفة البنك أو فروعه أو غيرهم في كل الحالات يضيف البنك صافي قيمة الأوراق المحصلة بعد خصم عمولة التحصيل إلى الحسابات الجارية لأصحاب الأوراق.
 - رفض الأوراق بعد خصم عمولة:

وفي هذه الحالة يقوم البنك برد الأوراق المرفوضة لأصحابها بعد خصم عمولة التحصيل ومصاريف بروتستو من الحسابات الجارية (مصاريف البرتستو عبارة عن مصاريف قضائية تدفع في حالة الرفض لإثبات امتناع المسحوب عليه عن السداد)

III. خصم الأوراق التجارية

عملية خصم الأوراق التجارية لدى البنك تتم على النحو التالي:

- (1) يقوم البنك بشراء الأوراق التجارية من العملاء في نظير أن يدفع لهم قيمة حالية لهذه الأوراق
- (2) في تاريخ استحقاق الأوراق المخصومة (المشترأة أو المقطوعة) هناك احتمالين:
 - تحصيل الأوراق المخصومة وفي هذه الحالة يتم إجراء قيد لإثبات عملية التحصيل لأن الأوراق تلك ملك للبنك.
 - رفض هذه الأوراق وفي هذه الحالة يقوم البنك برد الأوراق المرفوضة للعملاء خاصمي الأوراق (بائعي الأوراق) ويخصم من حسابهم الجاري أو يُحصل نقدًا قيمة الأوراق المرفوضة ومصاريف البرتستو.

IV. إعادة خصم الأوراق التجارية لدى مؤسسة النقد

تتم عملية إعادة الخصم على النحو التالي:

- (1) يقوم البنك ببيع الأوراق التجارية المخصصة إلى مؤسسة، ويتحمل البنك مصاريف عمولة أو فوائد للمؤسسة.
- (2) في تاريخ استحقاق الأوراق المعاد خصمها هناك احتمالين:
 - تحصيل الأوراق المعاد خصمها بمعرفة مؤسسة النقد وهنا لا يجري البنك التجاري أي قيود لأن الأوراق ملك للمؤسسة النقد.
 - رفض الأوراق التجارية المعاد خصمها وهنا ترجع المؤسسة على البنك (يجري قيد لإثبات الرجوع) ثم يرجع البنك بدوره على العملاء بايعي الأوراق (يجري قيد آخر لإثبات الرجوع على العملاء).

V. منح سلف أو قروض بضمان الأوراق التجارية

في هذه الحالة يتم تقديم القرض للعميل بناء على كمبيالة يقدمها كضمان عند عدم السداد.

I. أدوات الاستثمار في سوق رأس المال

تتمثل أدوات الاستثمار في سوق رأس المال في:

1- التعهد

هو عبارة عن صك تصدره الشركة المساهمة في السوق الاولي مرفق بإصداراتها من الاوراق المالية ذات الدخل الثابت كالأسهم الممتازة والسندات بهدف الترويج لهذه الأوراق ويعطي التعهد للمستثمر الحق في شراء عدد من الأسهم العادية للشركة المصدرة بسعر محدد خلال مهلة محددة ويسقط حق المستثمر في استخدامها بعد انقضاء مهلتها المحددة.

2- الخيارات

تصدر الخيارات عن متعهدي الاوراق المالية كبنوك الاستثمار وهي تشبه التعهدات في كثير من الواجه ومدة الخيار أقصر من مدة التعهد وتنقسم الخيارات الى:

- يعطي لحامله الحق في شراء السهم العادي للشركة المصدرة بسعر محدد ويحقق مزايا للمستثمر متى كانت الاسعار السوقية لأسهمها العادية صاعدة وذلك بتحقيقي مكاسب رأسمالية.
- يعطي لحامله الحق في ان يبيع لشركة كمية محددة من اسهمها العادية بسعر محدد ويحقق مزايا للمستثمر متى كانت الاسعار السوقية للأسهم العادية للشركة هابطة يقصد تخفيض الخسائر الرأسمالية المحققة¹.

3- الأسهم

السهم هو صك قابل للتداول يصدر عن شركة مساهمة ويعطي للمساهم ليمثل حصته في رأس مال الشركة حيث يتلقى صاحب السهم في نهاية السنة ارباحا هذا إذا حققت المؤسسة ذلك أو يتحمل خسارة وتعتبر الاسهم أداة التمويل الاساسية لتكوين رأسمال في شركات المساهمة اذ تطرح للاكتتاب العام ضمن مهلة محددة وتنقسم الاسهم الى أسهم عادية وأسهم ممتازة.

4- السندات

يعرف السند على انه ورقة مالية ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول تصدرها الشركة المساهمة العامة وتطرحها للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبه سداد القرض وفوائده وفقا لشروط الإصدار².

¹ محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الأردن، عمان، 1999، ص: 176-178.

² حسين بني هاني، الأسواق المالية طبيعتها تنظيمها أدواتها، عمان، دون دار النشر، 2002، ص: 152. (بالتصرف)

II. تقييم الاسهم والسندات واساليب تحليلها

يعتبر معدل الفائدة السوقي بمثابة المحرك الاساسي لآلية سوق المال مما يجدر بخبراء الاستثمار الى اعتبار معدل الفائدة لأدوات الاستثمار خالية المخاطر اساسا لتحديد العائد المتوقع من الادوات الاستثمارية المختلفة والتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد تنعكس آثارها على اسعار الاسهم والسندات كما يلي:

- 1- ترتفع أسعار الفائدة خلال فترة الانتعاش الاقتصادي مما ينعكس سلبا على اسعار السندات فتؤدي الى انخفاضها والعكس خلال الركود الاقتصادي
- 2- اما اسعار الاسهم فتصل الى اعلى مستوياتها قبيل وصول النشاط الاقتصادي الى قمة الانتعاش والعكس في فترة الركود الاقتصادي ويعتبر المحللون حركة اسعار الاسهم مؤشر هام للتنبؤ بالدورة الاقتصادية
- 3- لكن اسعار الفائدة ومعدلات العائد على السندات يستمران في الارتفاع ولفترة تمتد عدة أشهر بعد وصول النشاط الاقتصادي الى قمة الانتعاش وحتى بعد دخول مرحلة الركود ويعتبر المحللون حركة معدلات الفائدة والعائد على السندات مؤشرات للتنبؤ الركود.

1. أهداف تقييم الاسهم والسندات

يعتبر تقييم الاسهم والسندات اداة هامة من ادوات اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمرين في الاوراق المالية ويقوم بهذا التقييم خبراء متخصصون يعملون كمستشارين لمدراء المحافظ المالية ويهدف هذا التقييم الى توفير معلومات تساعد المستثمر في الحصول على معلومات متعلقة ب الاتجاه المتوقع لحركة سعر السهم وسعر السند، ومعرفة التوقيت الملائم لشراء السهم والسند وبيع السند والسهم مع معرفة السعر المناسب لكل منها في كل حالة، بالإضافة الى المعلومات عن العائد على الاستثمار المتوقع من كل من السهم والسند ثم ما المؤشرات التي يمكن لكل استخدامها لقياس هذا العائد.

2. اساليب تحليل الاسهم والسندات

التحليل الأساسي

يقوم هذا التحليل على فرضية مفادها ان اسعار الاوراق المالية تعكس صورة النشاط الاقتصادي ويجزأ هذا التحليل الى:

- تحليل اقتصادي كلي: يتطلب هذا التحليل أخذ المؤشرات الاساسية للاقتصاد الكلي بعين الاعتبار مثل: هيكل اسعار الفائدة، معدلات التضخم، السياسات النقدية، الناتج المحلي الإجمالي... الخ

- تحليل القطاع أو تحليل الصناعة التي تعمل فيها الشركة: ينصب هذا التحليل على الظروف العامة للقطاع أو الصناعة التي تنتمي إليها الشركة مصدرة السهم أو السند ومن أهم المؤشرات: أداة الصناعة، ظروف المنافسة، مخاطر الصناعة، المرتبطة بالقوى العاملة والمواد الأولية... الخ

- تحليل على مستوى الشركة: ينصب التحليل على ظروف ومستوى نشاط الشركة نفسها فيشمل عناصر مثل: نوعية المنتج، نوعية الإدارة، الكفاءة الانتاجية... الخ

III. المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الأوراق المالية

يقوم قسم الأوراق المالية في البنك بالعمليات التالية:

(1) شراء وبيع الأوراق المالية

(2) الاحتفاظ بالأوراق المالية لدى البنك كأمانة

(3) منح سلف أو قروض بضمان أ. مالية

(4) تحصيل كوبونات³ أ. مالية

(5) صرف كوبونات أ. مالية

(6) إصدار أ. مالية نيابة عن الشركات

أولاً: شراء وبيع أ. مالية

(أ) شراء أ. مالية

يقوم البنك بشراء الأوراق المالية لكل من:

1- إدارة الاستثمار في البنك

2- عملاء البنك

3- الفروع

4- أفراد الجمهور

ملاحظة:

في جميع حالات الشراء السابقة يجعل البنك حساب سمسرة أ. مالية دائناً بالقيمة الشرائية مضافاً إليها عمولة

السمسرة وتكون قيود الشراء على النحو التالي :

1- شراء أوراق مالية لحساب إدارة الاستثمار (محفظة أ. مالية)

³ الكوبون: هو عقد مكتوب أو قسيمة سند إذني لدفع مبلغ محدد في تاريخ محدد وفقاً لشروط الوثيقة الرئيسية التي يجب فصلها لعرضها للدفع. كل قسيمة تمثل وعداً منفصلاً من قبل الجهة المصدرة لدفع صاحبها في الموعد المحدد. وخرق هذه القسيمة كخرق العقد، وما يترتب عليه من تبعات ومسؤوليات، وملاحظات قضائية مماثل لما يتم في العقود

عند قيام البنك بشراء أ. مالية في هذه الحالة يلاحظ أن الأوراق المشتراة بالنسبة للبنك تعتبر أصول ومن ثم تكون مدينة كما يلاحظ أن البنك لا يأخذ عمولة من نفسه في هذه الحالة وإنما يدفع عمولة للسماسرة تكون مدينة (بالنسبة للبنك) ويكون القيد عند تنفيذ عملية الشراء كما يلي:

من مذكورين

XXح/ محفظة أ. مالية (بالقيمة الشرائية فقط)

XXح/ عمولة شراء أ. مالية (مصرف بالنسبة للبنك)

XXإلى ح/ سماسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة)

(إثبات تنفيذ عملية الشراء)

2- شراء أ. مالية لعملاء البنك

في هذه الحالة يخصم البنك من حسابهم الجاري قيمة الأوراق المشتراة وعمولة السمسرة وعمولة البنك ويكون القيد عند تنفيذ عملية الشراء.

XX من ح/ الحسابات الجارية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة + عمولة البنك)

إلى مذكورين

XXح/ سماسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة)

XXح/ عمولة شراء أ. مالية (إيراد للبنك)

3- شراء أ. مالية للفروع

في هذه الحالة يثبت البنك مديونية الفروع بقيمة الأوراق المشتراة وعمولة السمسرة وعمولة البنك ويكون القيد

XX من ح/ الفروع

إلى مذكورين

XXح/ سماسرة أ. مالية

XXح/ عمولة شراء أ. مالية

(تنفيذ عملية الشراء)

4- شراء أ. مالية لأفراد الجمهور

عند قيام البنك بشراء أ. مالية لأفراد الجمهور يلاحظ أن هؤلاء الأفراد ليس لديهم حساب جاري لدى البنك ومن ثم يتحتم عليهم أولاً وقبل الشراء إيداع مبالغ نقدية لدى البنك كأمانة على ذمة الشراء وتتم القيود على النحو التالي:

- عند استلام البنك للمبالغ المودعة كأمانة على ذمة الشراء

XX من ح/ الصندوق

XX إلى ح/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية

- عند تنفيذ عملية الشراء يخصم من قيمة الأمانة قيمة الأوراق المشتراة وعمولة السماسرة وعمولة البنك

XX من ح/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية

إلى المذكورين

XX ح/ سماسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة السمسرة)

XX ح/ عمولة شراء أ. مالية (إيراد للبنك)

- في حالة وجود فرق بين قيمة الأوراق المشتراة مضافاً إليها العمولات وبين قيمة الأمانة يرد هذا الفرق لأفراد الجمهور ويكون القيد (عكس قيد استلام الأمانة) كما يلي:

XX من ح/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية

XX إلى ح/ الصندوق (بالفرق)

ب) بيع الأوراق المالية

يقوم البنك ببيع الأوراق المالية لحساب كل من (المملوكة لكل من)

1- إدارة الاستثمار

2- عملاء البنك

3- فروع البنك

4- أفراد الجمهور

1- بيع الأوراق المالية المملوكة لإدارة الاستثمار

قد ينتج عن عملية بيع أ. مالية مملوكة لإدارة الاستثمار في البنك ربح أو خسارة نظرًا لاختلاف صافي القيمة البيعية عن القيمة الشرائية أو الدفترية ولذلك يتم توسيط حساب يسمى (حساب أ. مالية على ذمة البيع) يجعل مدينًا بالقيمة الشرائية أو الدفترية ثم يجعل دائنًا بصافي القيمة البيعية والفرق يدل على الربح أو الخسارة وتتم القيود على النحو التالي:

- عند استبعاد الأوراق المالية من المحفظة

XX من ح/ أ. مالية على ذمة البيع

XX إلى ح/ محفظة أ. مالية

(بالقيمة الدفترية أو الشرائية)

- عند تنفيذ عملية البيع:

XX من ح/ سمسرة أ. مالية (بالقيمة البيعية - عمولة - سمسرة)

XX إلى ح/ أ. مالية على ذمة البيع.

وبعد تنفيذ عملية البيع تتم المقارنة بين صافي القيمة البيعية للأوراق وبين القيمة الدفترية لها وهناك احتمالين:
أ- صافي القيمة البيعية أكبر من القيمة الدفترية أو الشرائية في هذه الحالة يكون الفرق عبارة عن ربح ويجرى له القيد التالي

XX من ح/ أ. مالية على ذمة البيع

XX إلى ح/ أرباح وخسائر بيع أ. مالية (بالفرق)

ب- صافي القيمة البيعية أقل من القيمة الشرائية في هذه الحالة يكون الفرق عبارة عن خسارة ويجرى القيد التالي:

الفصل الحادي عشر أدوات الاستثمار في سوق راس المال

XX من ح/ أرباح وخسائر بيع أ. مالية
XX إلى ح/ أ. مالية على ذمة البيع (بالفرق)

2- بيع أ. مالية مملوكة لعملاء البنك (حساب العملاء)
يلاحظ في هذه الحالة أن ما يهم البنك هو القيمة البيعية للأوراق فقط نظرًا لأنها القيمة التي تحتسب عليها عمولة البيع وبغض النظر عن القيمة الشرائية لهذه الأوراق وعند تنفيذ عملية البيع يكون القيد:

XX من ح/ سمسرة أ. مالية (بالقيمة البيعية - عمولة السمسرة)

إلى مذكورين

XX ح/ الحسابات الجارية

XX ح/ عمولة بيع أ. مالية (إيراد للبنك)

(تنفيذ عملية البيع)

3- بيع أ. مالية مملوكة لفروع البنك (حساب الفروع)

في هذه الحالة يكون القيد كما يلي:

XX من ح/ سمسرة أ. مالية

إلى مذكورين

XX ح/ الفروع

XX ح/ عمولة بيع أ. مالية

4- بيع أ. مالية مملوكة لأفراد الجمهور (حساب الجمهور)

من المعروف أن أفراد الجمهور ليس لهم حساب جاري لدى البنك ولذلك يتم توسط حساب يسمى (حساب

أمانات بيع أ. مالية) يجعل دائنًا بصافي القيمة البيعية ويجعل مدينًا عند صرف صافي قيمة الأوراق المباعة لأفراد

الجمهور وتكون القيود كما يلي:

عند تنفيذ عملية البيع :

XX من ح/ سمسرة أ. مالية (بالقيمة البيعية - عمولة السمسرة)

إلى مذكورين

XXح/ أمانات بيع أ. مالية (القيمة البيعية - عمولة السمسرة - عمولة البنك

XXح/ عمولة بيع أ. مالية

عند قيام البنك بصرف قيمة الأمانة:

XXمن ح/ أمانات بيع أ. مالية

XXإلى ح/ الصندوق

صرف صافي قيمة الأوراق المباعة لأفراد الجمهور

ثانيًا: الاحتفاظ بالأوراق المالية لدى البنك كأمانة

في هذه العملية يقوم العملاء بإيداع الأوراق المالية لدى البنك للاحتفاظ بها على سبيل الأمانة وفي نظير ذلك يحصل البنك على عمولة تسمى حفظ الأوراق المالية تحسب عادةً من القيمة الاسمية أو الشرائية بنسبة المقدمة كأمانة وتتم القيود على النحو التالي:

1- عند استلام البنك للأوراق المودعة كأمانة

XXمن ح/ أ. مالية أمانة

XXإلى ح/ أصحاب أ. مالية أمانة

(قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق)

2- يقوم البنك بتحصيل عمولة الحفظ نقدًا أو خصمًا من الحسابات الجارية

XXمن ح/ الصندوق أو (الحسابات الجارية)

XXإلى ح/ عمولة حفظ أ. مالية

3- عند قيام العملاء باسترداد أوراقهم المالية المودعة كأمانة أو بيعها لحسابهم بمعرفة البنك يلغى القيد النظامي بقيمة الأوراق المستردة أو المباعة كما يلي:

XXمن ح/ أصحاب أ. مالية أمانة

XXإلى ح/ أ. مالية أمانة

ثالثاً: منح سلف أو قروض بضمان أ. مالية

في هذه العملية يقوم العملاء بتقديم الأوراق المالية للبنك كضمان للسلفة ويقرر البنك منح هؤلاء العملاء بنسبة مئوية من القيمة الاسمية للأوراق المقبولة وتكون القيود:

1- عند استلام البنك للأوراق المالية المقدمة كضمان يكون القيد

XX من ح/ أ. مالية ضمان سلف

XX إلى ح/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف

(قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق المقبولة فقط)

2- عند قيام العملاء بسحب السلفة أو جزء منها

XX من ح/ السلف بضمان أ. مالية

إلى مذكورين

XX ح/ الصندوق (في حالة سحب السلفة نقداً)

3- في نهاية كل فترة دورية يقوم البنك بحساب الفوائد المستحقة على السلفة ويجري لهي القيد الآتي

XX من ح/ السلف بضمان أ. مالية

XX إلى ح/ الفوائد الدائنة (إيراد للبنك)

(تحميل السلف بقيمة الفوائد المستحقة)

4- عند قيام العملاء بسداد السلفة أو جزء منها تكون القيود كما يلي:

(إثبات سداد السلفة (عكس قيد سحب السلفة) -

من مذكورين

XXح/ الصندوق (في حالة سداد السلفة نقدًا)

XXح/ الحسابات الجارية (في حالة سدادها من الحساب الجاري)

XXإلى ح/ السلف بضمان أ. مالية

ب) يلغى القيد النظامي بما يقابل الجزء المسدد من السلفة

XXمن ح/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف

XXإلى ح/ أ. مالية ضمان سلف

ملاحظات

1- قد يتعثر أحد العملاء عن سداد قيمة السلفة في التاريخ المتفق عليه وفي هذه الحالة يقوم البنك ببيع الأوراق المالية المقدمة كضمان بواسطة السماسرة ويخصم من قيمتها البيعية إجمالي الرصيد المدين المستحق على العميل (السلفة والفوائد) كما يخصم من قيمتها البيعية عمولة السماسرة وعمولة البنك والفرق إن وجد يضاف للحساب الجاري ويكون القيد

XXمن ح/ سماسرة أ. مالية (القيمة البيعية - عمولة السماسرة)

إلى مذكورين

XXح/ السلف بضمان أ. مالية (بقيمة السلفة + الفوائد)

XXح/ عمولة بيع أ. مالية (إيراد للبنك)

XXح/ الحسابات الجارية (بالفرق)

(إثبات تنفيذ عملية البيع)

ثم يلغى القيد النظامي بالقيمة الاسمية للأوراق المباعة:

XX من ح/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف

XX إلى ح/ أ. مالية ضمان سلف

2- قد تستحق فوائد أو توزيعات أرباح عن الأوراق المالية الموجودة لدى البنك كضمان للسلفة في هذه الحالة يقوم البنك بتحصيل كوبونات (عائد) على هذه الأوراق نيابة عن العملاء ومن ثم يتم تخفيض قيمة السلفة بصافي قيمة العائد أو الكوبونات المحصلة ويكون القيد:

XX من ح/ الصندوق

إلى مذكورين

XX ح/ سلف بضمان أ. مالية

XX ح/ عمولة تحصيل كوبونات

(تخفيض قيمة السلفة بصافي قيمة الكوبونات المحصلة)

3- بعد سداد قيمة السلفة قد يطلب أحد العملاء من البنك الاحتفاظ بالأوراق المالية التي كانت مقدمة كضمان

سلف يطلب الاحتفاظ بها كأمانة وإذا حدث ذلك يجرى القيد

أ) يلغى القيد النظامي الخاص بالأوراق المقدمة كضمان للسلف

ب) يجرى قيد نظامي جديد يثبت استلام البنك للأوراق كأمان

XX من ح/ أ. مالية أمانة

XX إلى ح/ أصحاب أ. مالية أمانة

تمارين محلولة

السلسلة رقم 01

التمرين الأول:

فيما يلي عرض للعمليات التي تمت في بنك الجزائر بقسم الحسابات الجارية خلال الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر من السنة X.

بلغت الشيكات المقدمة للتحويل والمسحوبة على عملاء بنوك أخرى 900000 دج رفض منها 70000 دج لعدم كفاية الأرصدة و 20000 دج لعدم مطابقة التوقيع.

المطلوب: إجراء القيود الخاصة باليومية العامة للعمليات السابقة.

التمرين الثاني:

بلغت النقدية الموجودة لدى إحدى صرافي البنك في بداية ونهاية يوم 1/8 مبلغ 800000 دج، 480000 دج على التوالي:

ومن واقع كشف حركة النقدية الواردة تبين أن الإيداعات والمسحوبات النقدية بلغت 600000 دج، 900000 دج على التوالي وقد تبين لكبير الصرافين ما يلي:

- 1- هناك شيك قيمته 6900 صرف بالخطأ بمبلغ 9600 وقد أقر العميل بالخطأ ورد المبلغ إلى البنك.
 - 2- تبين أن هناك فوائد توفير صرفت لبعض العملاء بالزيادة بمبلغ 7300 ولم يستدل على العملاء وتقرر تحميل الصراف بالخطأ وقام الصراف بسداد نصف المستحق عليه نقدا على أن يدفع الباقي في بداية العام القادم.
 - 3- أما باقي العجز فقد اعتبر بمثابة خسارة ويتحملها البنك.
- المطلوب: قيود اليومية لإثبات ما سبق؟

حلول السلسلة رقم 01

حل التمرين الأول:

1. إثبات استلام البنك لل شيكات

900000 من ح/ شيكات للتحصيل

900000 إلى ح/ أصحاب شيكات للتحصيل

2. إثبات مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة

810000 من ح/ غرفة المقاصة

810000 إلى ح/ شيكات للتحصيل

3. إضافة قيمة الشيكات المقبولة إلى الحسابات الجارية

810000 من ح/ أصحاب شيكات للتحصيل

810000 إلى ح/ حسابات الجارية

4. إثبات عملية الرفض

90000 من ح/ أصحاب شيكات للتحصيل

90000 إلى ح/ شيكات للتحصيل

حل التمرين الثاني:

1- 2700 من ح/ الخزينة

2700 إلى ح/ عجز الخزينة.

2- 7300 من ح الصرف

7300 إلى ح/ عجز الخزينة

3- 3650 من ح الخزينة

3650 إلى ح/ الصرف.

تمارين محلولة

السلسلة رقم 02

التمرين الأول: فيما يلي عرض للعمليات التي تمت في بنك الجزائر بقسم الحسابات الجارية خلال الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر من السنة X.

بلغت الشيكات المقدمة للتحويل والمسحوبة على عملاء البنوك أخرى 900000 دج رفض منها 70000 دج لعدم كفاية الأرصدة و 20000 دج لعدم مطابقة التوقيع

المطلوب: إجراء القيود الخاصة باليومية العامة للعمليات السابقة.

التمرين الثاني: إليك العمليات المحاسبية التي تمت في بنك من البنوك التجارية بقسم الحسابات الجارية خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر من السنة X.

1- بلغت الإيداعات النقدية خلال الفترة ب 250000 دج.

2- بلغت الإيداعات بشيكات داخلية 120000 دج.

3- بلغت مسحوبات بشيكات داخلية خلال الفترة 90000 دج.

المطلوب: تسجيل العمليات السابقة في يومية البنك.

التمرين الثالث: تقدم إليك العمليات المصرفية التي تمت بقسم الحسابات الجارية لأحد البنوك التجارية في الشهر Y من السنة X .

1- بلغت قيمة إيداعات العملاء لهذا الشهر 337500 دج كان منها مبلغ 150000 دج نقدا بموجب قسائم الإيداع، والباقي بموجب شيكات مسحوبة على نفس البنك.

2- قام أحد العملاء بسحب مبلغ 98750 نقدا.

المطلوب: إجراء قيود اليومية الخاصة بالعمليات السابقة.

التمرين الرابع: إليك العمليات المحاسبية التي تمت بقسم الحسابات الجارية لأحد البنوك التجارية في شهر جانفي 2013

1- أودع العملاء في حساباتهم ما قيمته 102500 دج نقدا.

2- سحب العملاء من حساباتهم ما قيمته 135000 دج نقدا.

3- استحققت فوائد على أرصدة الحسابات الجارية المدينة للعملاء قيمتها 2375 دج كما بلغت المصروفات المحملة على هذه الحسابات الجارية 120 دج

المطلوب: قم بتسجيل العمليات السابقة في يومية البنك.

حلول السلسلة رقم 02

حل التمرين الأول:

1. إثبات استلام البنك لل شيكات

900000 من ح / شيكات للحصول

900000 إلى ح / أصحاب شيكات للحصول

2. إثبات مديونية غرفة المقاصة بقيمة الشيكات المقبولة

810000 من ح / غرفة المقاصة

810000 إلى ح / شيكات للحصول

3. إضافة قيمة الشيكات المقبولة إلى الحسابات الجارية

810000 من ح / أصحاب شيكات للحصول

810000 إلى ح / الحسابات الجارية

4. إثبات عملية الرفض

90000 من ح / أصحاب شيكات للحصول

90000 إلى ح / شيكات للحصول

حل التمرين الثاني:

1. 250000 من ح / الصندوق

250000 إلى ح / الحسابات الجارية

2. 120000 من ح / الحسابات الجارية (مسحوب عليه)

120000 إلى ح / الحسابات الجارية (ساحب)

3. 90000 من ح / الحسابات الجارية (مسحوب عليه)

90000 إلى ح / الحسابات الجارية (ساحب)

حل التمرين الثالث:

1. إثبات المبالغ المودعة

من مذكورين

150000 ح / الخزينة

تمارين محلولة

187500 ح/ الحسابات الجارية للعملاء

337500 إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

2. إثبات خصم المبلغ المسحوبة

98750 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

98750 إلى ح/ الصندوق (الخزينة)

حل التمرين الرابع:

1. قيد الإيداع

102500 من ح/ الخزينة (الصندوق)

102500 إلى ح/ الحسابات الجارية

قيمة ما أودعه العملاء في حساباتهم

2. قيد السحب

135000 من ح/ الحسابات الجارية المدينة للعملاء

13500 إلى ح/ الخزينة (الصندوق)

قيمة ما سحبه العملاء من حساباتهم الجارية المدينة

3. قيد الفائدة

2495 من ح/ الحسابات الجارية المدينة

إلى مذكورين

2375 ح/ الفوائد

120 ح/ المصروفات

تمارين محلولة

السلسلة رقم 03

التمرين الأول:

فيما يلي عرض للعمليات المحاسبية التي تمت في بنك التنمية المحلية فرع مستغانم سنة 2007
2007/04/01 استلم الفرع من العميل عبد الله مبلغ 9000 دج كوديعة ثابتة نقدا لمدة 6 أشهر وبنسبة 9% سنويا.

01 / 10 / 2007 راجع العميل أعلاه البنك واستلم مبلغ الوديعة مع الفائدة المستحقة عليه نقدا.

المطلوب: إجراء قيود اليومية في سجلات الفرع؟

التمرين الثاني: إليك البيانات المحاسبية الخاصة بالبنك X للسنة 2007

2007/03/01 استلم البنك من العميل محمد شيكا بمبلغ 10000 دج مسحوبا على نفس الفرع كوديعة ثابتة ولمدة 8 أشهر وبنسبة فائدة سنوية 9% على أن تقيد الفائدة لصالح الحسابات الجارية الدائنة للعميل سامي الموجود حسابه في نفس الفرع.

في 2007/11/01 راجع العميل البنك واستلم أصل مبلغ الوديعة فقط.

المطلوب:

قم بإجراء قيود اليومية الخاصة بالعمليات أعلاه؟

التمرين الثالث:

في 2007/02/01 أودع العميل أسامة لدى بنك وهران مبلغ 6000 دج كوديعة ثابتة ولمدة 3 أشهر وبنسبة فائدة 9% سنويا على أن تدفع في تاريخ الاستحقاق.
2007/05/01 طلب العميل أعلاه سحب مبلغ الفائدة المستحقة نقدا مع تحديد مبلغ الوديعة لمدة 6 أشهر أخرى وبنفس الشروط السابقة.

في 2007/11/01 سحب العميل أعلاه مبلغ الوديعة المحددة مع الفائدة نقدا.

المطلوب: إجراء المعالجة المحاسبية للعمليات السابقة؟

حلول السلسلة رقم 03

حل التمرين الأول:

1. قيد إيداع الوديعة الثابتة:

9000 من ح / الصندوق

90000 إلى ح / الودائع الثابتة

يتم أولاً احتساب الفائدة المستحقة على مبلغ الوديعة:

الفائدة المستحقة عن مبلغ الوديعة = مبلغ الوديعة × مدة الوديعة × نسبة الفائدة

الفائدة المستحقة عن مبلغ الوديعة = $9000 \times (6 \div 12) \times (9 \div 100)$

الفائدة المستحقة عن مبلغ الوديعة = 405

2. قيد إثبات الفائدة لصالح العميل:

405 من ح / الودائع الثابتة

405 إلى ح / الودائع الثابتة (عبد الله)

3. عند دفع مبلغ الوديعة مع الفائدة إلى صاحب الوديعة يقوم البنك بإجراء القيد التالي:

9405 من ح / الودائع الثابتة

9405 إلى ح / الصندوق

حل التمرين الثاني:

1 (2007/03/01 قيد استلام مبلغ الوديعة من العميل:

10000 من ح / الصندوق

10000 إلى ح / الودائع الثابتة

2 (2007/11/01 تاريخ الاستحقاق:

600 من ح / فوائد الودائع الثابتة

600 إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة للعميل (سامي)

3 (استلام العميل أصل مبلغ الوديعة

10000 من ح / الودائع الثابتة

تمارين محلولة

10000 إلى ح / الصندوق

ملاحظة: فوائد الودائع الثابتة بعد احتسابها بتطبيق العلاقة التالية

الفائدة المستحقة عن مبلغ الوديعة = مبلغ الوديعة × مدة الوديعة × نسبة الفائدة الذي هو: 600 دج

حل التمرين الثالث:

(1) 2007/02/01 قيد إيداع العميل للوديعة

6000 من ح / الصندوق

6000 إلى ح / الودائع الثابتة

(2) 2007/05/01 إثبات الفوائد لصالح العميل

135 من ح / فوائد الودائع الثابتة

135 إلى ح / الودائع الثابتة (أسامة)

(3) سحب الفائدة:

135 من ح / الودائع الثابتة

135 إلى ح / الصندوق

(4) 2007/11/01

قيد إثبات الفائدة على الوديعة المجددة

270 من ح / فوائد الودائع الثابتة

270 إلى ح / الودائع الثابتة (أسامة)

قيد سحب العميل لمبلغ الوديعة المجددة مع الفائدة نقدا

6270 من ح / الودائع الثابتة

6270 إلى ح / الصندوق

تمارين محلولة

السلسلة رقم 04

التمرين الاول: فيما يلي عرض بعض العمليات التي تمت بأحد البنوك الجزائرية لسنة 2007

2007/01/20 أودع العميل أئمن مبلغ 15000 دج في حساب التوفير نقدا.

2007/02/15 أودع العميل أعلاه في حساب التوفير شيكا بمبلغ 20000 دج مسحوبا على نفس الفرع.

2007/02/20 تم تسوية مبلغ 5000 دج من حساب التوفير للعميل أعلاه عن قرض مترتب بدمته لصالح الفرع.

2007/06/15 أودع العميل أعلاه في حساب التوفير شيكا بمبلغ 25000 دج مسحوبا على فرع آخر

2007/06/20 طلب العميل أعلاه تحويل مبلغ 6000 دج من حساب التوفير إلى حسابه الجاري الدائن الموجود في نفس الفرع.

2007/06/29 سحب العميل أعلاه من حساب التوفير مبلغ 10000 دج نقدا.

2007/10/20 أودع العميل أعلاه في حساباته المبالغ التالية:

الحسابات الجارية الدائنة 10000

ودائع توفير 20000

2007/10/25 تم تسوية المبالغ التالية من حساب توفير للعميل أعلاه

18000 دج قيمة كمبيالة مخصومة

17000 دج قيمة كمبيالة مستحقة لعميل له حساب جاري دائن مع نفس الفرع.

2007/11/15 تم إضافة مبلغ 1000 دج إلى حساب التوفير للعميل أعلاه عن تأمينات لقاء خطاب ضمان

المطلوب: إثبات العمليات المحاسبية في سجلات البنك مع إجراء قيود السنوية والإقفال بافتراض ما يلي:

تحسب الفائدة على حساب التوفير في نهاية كل شهر من أشهر السنة وتضاف إلى حساب التوفير للعميل في نهاية كل 6 أشهر علما أن الفائدة تقدر ب 6%.

تمارين محلولة

التمرين الثاني: إليك العمليات المحاسبية التي تمت في بنك التنمية المحلية فرع مستغانم

1. أودع العميل زكرياء في حسابه الجاري الدائن مبلغ 10000 دج نقدا.
 2. طلب العميل أعلاه تحويل مبلغ 5000 دج من حسابه في ودائع توفير إلى حسابه الجاري.
 3. تم إضافة مبلغ 15000 دج إلى الحساب الجاري الدائن للعميل أعلاه عن قيمة كمبيالة مستحقة لصاحبه وأن المدين بها له حساب جاري دائن مع نفس الفرع.
 4. تم إضافة مبلغ 2000 دج فوائد حسابات توفير إلى الحساب الجاري الدائن للعميل أعلاه.
 5. تم إضافة تأمينات خطابات الضمان إلى الحسابات الجارية الدائنة للعميل أعلاه والبالغة 20000 دج
- المطلوب:** إجراء القيود في سجلات الفرع.

تمارين محلولة

حلول السلسلة رقم 04

حل التمرين الأول:

2007/01/31 العميل لا يستحق فائدة عن الشهر الأول من السنة حيث أن الشهر الذي يفتح فيه الحساب يهمل ويبدأ البنك باحتساب الفائدة اعتباراً من الشهر الموالي (بالنسبة لهذا المثال) 2007/02/28 احتساب فوائد فوائد حساب التوفير = الرصيد الأول $\times (12 \div 1) \times$ نسبة الفائدة النسبية دج = $6/100 \times 15000 \times 1/12 \times 75$ 2007/03/31 $12/1 \times 0.06 \times 30000$ 1 =50 2007/40/30 $0.06 \times 30000 \times 1/12$ =150 دج. 2007/05/31 $1/12 \times 0.06 \times 30000$ =150 دج.	• 2007/01/20 15000 من ح/الصندوق 15000 إلى ح/حسابات توفير (أيمن) • 2007/02/15 20000 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة (الساحب) 20000 إلى ح/حسابات توفير (أيمن) • 2007/02/20 5000 من ح/ حسابات توفير (أيمن) 5000 إلى ح/القروض • 2007/06/15 25000 من ح/ فرع آخر 25000 إلى ح/ حسابات التوفير (أيمن) • 2007/06/20 6000 من ح/ حسابات توفير (أيمن) 6000 إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة (أيمن) • 2007/06/29 10000 من ح/حسابات توفير
--	---

تمارين محلولة

2007/06/30 الفوائد = $1/12 \times 0.06 \times 39000$ = 195 دج 2007/07/31 فوائد حسابات توفير = $1/12 \times 0.06 \times 39720$ = 198.6 دج 2007/08/31 الفوائد = 198.6 دج 2007/09/30 الفوائد = 198.6 دج 2007/10/31 الفوائد = $1/12 \times 0.06 \times 24720$ = 123.6 دج	1000 إلى ح/الصندوق ● 2007/06/30 إضافة الفوائد 720 من ح/ فوائد حسابات توفير 720 إلى ح/ حسابات توفير ● 2007/10/20 30000 من ح/ الصندوق إلى المذكورين 10000 ح/ حسابات جارية دائنة (أيمن) 20000 ح/ حسابات توفير (أيمن) ● 2007/10/25 35000 من ح/ حسابات توفير (أيمن) إلى المذكورين 18000 ح/ كمبيالة مخصومة 17000 ح/ حسابات جارية دائنة (المستفيد) ● 2007/11/15 1000 من ح/ تأمينات لقاء خطاب الضمان 1000 إلى ح/ حسابات توفير ● 2007/12/31 - إضافة الفوائد 976.6 من ح/ فوائد حسابات التوفير
---	---

تمارين محلولة

$\begin{aligned} \text{الفوائد} &= 1/12 \times 0.06 \times 25720 \\ &= 128.6 \text{ دج} \\ &2007/12/31 \\ \text{الفوائد} &= 128.9 \text{ دج} \end{aligned}$	976.6 إلى ح / حسابات التوفير - إقفال رصيد حساب التوفير في نهاية السنة المالية في حساب الأرباح والخسائر 1645.6 من ح / الأرباح والخسائر 1645.6 إلى ح / فوائد حسابات التوفير
---	---

حل التمرين الثاني:

1. قيد الإيداع في الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

10000 من ح / الصندوق

10000 إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة

2. قيد التحويل من حساب التوفير إلى الحسابات الجارية الدائنة

5000 من ح / حساب توفير

5000 إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة

3. قيد إضافة قيمة الكمبيالة مخصومة إلى الحسابات الجارية الدائنة للعميل (زكريا)

15000 من ح / الحسابات الجارية (خصم عن قيمة الكمبيالة)

15000 إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة

4. قيد إضافة فوائد حسابات التوفير إلى الحسابات الجارية الدائنة للعميل (زكريا)

2000 من ح / فوائد حسابات توفير

تمارين محلولة

2000 إلى ح/الحسابات الجارية الدائنة

5. إضافة تأمينات خطابات الضمان إلى الحسابات الجارية الدائنة للعميل (ذكريا)

20000 من ح/ تأمينات خطاب الضمان

20000 إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة..

تمارين محلولة

السلسلة رقم 05

تمرين الأول:

قامت إحدى شركات المقاولات بعمل تعاقد مع شركة الأمل على بناء مبنى لمشروعها القادم و كان قيمة المبنى 4,000,000 دج، و كان من شروط التعاقد تقديم خطاب ضمان بقيمة العملية، و كان من المفترض أن يتم الانتهاء من المشروع خلال 6 شهور و على ضوء ذلك قامت شركة المقاولات بإصدار خطاب الضمان من بنك الجزائر و كانت عمولة البنك 1% و كان غطاء خطاب الضمان 10% و في أواخر العملية قامت شركة المقاولات بالإخلال بشروط التعاقد المبرم بينها و بين شركة الأمل و على ضوء ذلك قامت شركة الأمل بمطالبة بنك الجزائر بمبلغ الضمان و إيداعه في حسابها لدى البنك.

المطلوب: المعالجة المحاسبية في سجلات البنك

التمرين الثاني

أصدر بنك X خطابات ضمان تمثل 1% من العقود التي ينوي بعض العملاء الدخول فيها، وتبلغ قيمة هذه العقود 100,000,000 دج وقد احتسب البنك عمولة بواقع 500 دج من قيمة الضمان بالإضافة إلى مصاريف إصدار بلغت 1500 دج كما طلب البنك من العملاء تغطية الضمان بنسبة 20%.

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة.

التمرين الثالث:

قام بنك وهران بإصدار خطاب ضمان يمثل 1% من العقود التي ينوي بعض العملاء الدخول فيها، و تبلغ قيمة هذه العقود 100,000,000 دج و قد قام البنك باحتساب عمولة بواقع 1000 دج من قيمة الضمان بالإضافة إلى

تمارين محلولة

مصاريف إصدار بلغت 2500 دج ، كما طلب البنك من العملاء تغطية الضمان بنسبة 10% ، المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة.

تمارين محلولة

حلول السلسلة رقم 05

حل التمرين الأول:

1- قيد إصدار الخطابات

440,000 من ح / الحسابات الجارية الدائنة للعملاء (شركة المقاولات)

إلى مذكورين

400,000 ح / غطاء خطابات الضمان ($4,000,000 \times 10\%$)

40,000 ح / العمولة ($4,000,000 \times 1\%$)

2- القيد النظامي لإثبات التزام البنك بخطاب الضمان

4,000,000 من ح / التزامات العملاء (خطابات الضمان)

4,000,000 إلى ح / التزامات البنك (خطابات الضمان)

3- قيد استحقاق مبلغ الضمان

من مذكورين

400,000 ح / غطاء خطابات الضمان

3,600,000 ح / الحسابات الجارية الدائنة للعملاء (شركة المقاولات)

4,000,000 إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة للعملاء (شركة الأمل)

4- إلغاء القيد النظامي

4,000,000 من ح / التزامات البنك (خطابات الضمان)

4,000,000 إلى ح / التزامات العملاء (خطابات الضمان)

حل التمرين الثاني

خطاب الضمان 1% من العقود: $100,000,000 \times 1\% = 1,000,000$ دج

العمولة 500 دج

مصاريف 1500 دج

غطاء ضمان 20%: $1,000,000 \times 20\% = 200,000$ دج

1. قيد غطاء الضمان

202,000 من ح / الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

إلى مذكورين

200,000 ح / غطاء خطابات الضمان

500 ح / العمولة

1500 ح / مصاريف

• القيد النظامي

1,000,000 من ح / التزامات العملاء

1,000,000 إلى ح / التزامات البنك

1- عندما تطالب الجهة المستفيدة بغطاء الضمان

من مذكورين

200,000 ح / غطاء خطابات الضمان

800,000 ح / الحسابات الجارية

1,000,000 إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

• إلغاء القيد النظامي

1,000,000 من ح / التزامات البنك

1,000,000 إلى ح / التزامات العملاء

1- إذا لم يتم تنفيذ خطابات الضمان

200,000 من ح / غطاء خطاب الضمان

تمارين محلولة

200,000 إلى ح / الحسابات الجارية الدائنة

- إلغاء القيد النظامي

1,000,000 من ح / التزامات البنك

1,000,000 إلى ح / التزامات العملاء

حل التمرين الثالث:

103,500 من ح / الحسابات الجارية

إلى مذكورين

100,000 ح / غطاء الضمان

2500 ح / المصاريف

1000 ح / العمولة

1000000 من ح / التزامات العملاء (خطابات الضمان)

1000000 إلى ح / التزامات البنك (خطابات الضمان)

- بفرض إن التزامات المقاول تم تنفيذها

1000,000 من ح / التزامات البنك (خطابات الضمان)

1000,000 إلى ح / التزامات العملاء (خطابات الضمان)

100,000 من ح / غطاء الضمان

100,000 إلى ح / الحسابات الجارية (للعمل)

- بفرض أن المقاول لم ينفذ التزامات العقد، وأخطرت جهة العمل البنك بسداد الضمان المستحق على صاحب

الضمان (العمل)، بإضافة القيمة المستحقة بحسابها الجاري:

تمارين محلولة

من مذكورين

100,000 ح / غطاء الضمان

900,000 ح / الحسابات الجارية للعميل أو الخزينة

1000,000 إلى ح / الحسابات الجارية (جهة العمل)

1000,000 من ح / التزامات البنك (خطابات الضمان)

1000,000 إلى ح / التزامات العملاء (خطابات الضمان)

السلسلة رقم 06

التمرين الأول للاستيراد:

وافق بنك الجزائر على فتح اعتماد مستندي لصالح الشركة Y للسيارات بمبلغ 500,000 دج لاستيراد بضائع من الخارج مقابل تقديم غطاء بنسبة 60% عمولة 1% مصروفات 2000 دج وقام البنك بخصمها من الحساب الجاري للشركة وقد ورد إخطار من بنك المصدر يقيد تنفيذ الاعتماد في حدود 460,000 دج ووصلت مستندات الشحن وان عمولته تبلغ 1500 دج.

وقد تقدمت الشركة Y لاستلام البضاعة وسددت باقي المستحق عليها نقدا.

كما قام بنك الجزائر بسداد المستحق البنك المصدر عن طريق مؤسسة النقد.

التمرين الثاني استيراد :

على فرض شركة X طلبت من بنكها بنك Y فتح اعتمادات مستندية بعد قيامها بإجراءات فتح الاعتمادات المستندية الصادرة و موافقة البنك على الاعتمادات وفق الشروط سجل القيود التالية:

☞ وكانت بيانات الاعتماد المستندي كما يلي:

بتاريخ 2005/9/1 كان سعر الدولار بذلك اليوم (700 دج شراء , 705 دج تعادل , 710 دج بيع)
علماً بأن عمولة البنك يقتطع عمولة 1% ومصاريف بريد دينار.

☞ الاعتمادات

رقم الاعتماد 28/2005 وقيمتها بالدولار 30000 ونسبة التأمين 50% والعميل فاتح الاعتماد شركة ياسمين والبنك المراسل بنك شيكاغو.

☞ وبتاريخ 2005/12/22 وقد تم استلام المستند المعتمد من بنك شيكاغو وكانت مرفقة بسحب يستحق الدفع بتاريخ 2006/4/1 وقد كانت المستندات مطابقة لشروط الاعتماد المتفق عليها وقد تم تسليم المستند للعميل مقابل توقيعه على السحب المرفق بها وقد اقتطاع عمولة 1% مقابل كفالة البنك على السحب بالإضافة إلى طوابع وردت بمعدل 0.003 ومصاريف بريد بقيمة دينار واحد لإبلاغ البنك المراسل. وقد كان سعر الدولار بذلك اليوم بذلك اليوم (712 دج شراء , 715 دج تعادل , 720 دج بيع).

تمارين محلولة

التمرين الثالث

تلقي البنك التنمية المحلية إخطاراً من أحد البنوك الأجنبية (بفرنسا) بفتح اعتماد بمبلغ 600.000 لصالح شركة X وقدّمت هذه الأخيرة (شركة X) مستندات شحن البضاعة للبنك وطلبت إضافة المبلغ المستحق لها لحسابه الجاري، وبلغت العمولة 2500 دج، والمصروفات 1300 دولار.

وقام البنك الأجنبي بسداد المستحق عليه للبنك التنمية المحلية عن طريق مؤسسة النقد.

المطلوب: قيود اليومية المتعلقة بالاعتمادات المستندية؟

التمرين الرابع

تسلم البنك التنمية المحلية إشعاراً من بنك فرنسا بتاريخ 2005/3/1 يفيد بفتح اعتماد مستندي بمبلغ 14100 دج لحساب شركة Y وقد تم إشعار الشركة بذلك تسلم البنك التنمية المحلية مستندات الاعتماد الوارد رقم 2009/15 من الشركة Y بتاريخ 2005/7/1 وكانت مطابقة للشروط المتفق عليها فتم القيد المستحق للشركة علماً بأن عمولة البنك 141.6 دج ومصاريف البريد 1 دج.

حيث قام البنك التنمية المحلية بتسجيل العمليات السابقة بافتراض وجود حسابات بين التنمية المحلية/ المركز الرئيسي وبنك فرنسا وإن المصدر يتحمل العمولات والمصاريف.

حلول السلسلة رقم 06

حل التمرين الأول

1- فتح الاعتماد

عندما يوافق بنك الجزائر على فتح الاعتماد المستندي لصالح أحد المستوردين يتم إجراء القيد النظامي التالي:

500,000 من ح/ التزامات العملاء - اعتمادات مستندية استيراد

500,000 إلى ح/ التزامات البنك - اعتمادات مستندية استيراد

تمارين محلولة

2- تقديم الغطاء

عندما يقوم بخصم كل من: الغطاء والعمولة والمصروفات من الحساب الجاري للعميل (أو إذا قام العميل بسدادها نقدا) نلاحظ هنا الآتي:

$$\text{قيمة الغطاء} = \text{قيمة الاعتماد المستندي المفتوح} \times \text{نسبة الغطاء} = 500,000 \times 60\% = 300,000$$

$$\text{قيمة العمولة} = 500,000 \times 1\% = 5000$$

$$\text{المصاريف} = 2000$$

$$\text{الإجمالي} = 300,000 + 5000 + 2000 = 307,000 \text{ (إما أن يخصم من الحساب الجاري للعميل)}$$

307,000 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة للعملاء

إلى مذكورين

300,000 ح/ غطاء اعتمادات مستندية

5000 ح/ عمولة اعتمادات مستندية (إيراد البنك)

3- تنفيذ الاعتماد

عند ورود إخطار أو إشعار من بنك المصدر (المراسل الأجنبي) بتنفيذ الاعتماد ووصول مستندات الشحن نلاحظ التالي:

يتم القيام بتسوية حساب المستورد:

جملة المطلوب من الشركة العربية حتى يمكنها استلام السيارات المطلوبة:

قيمة الاعتماد 460,000 (الاعتماد المنفذ فعلاً)

+ عمولة المراسل الأجنبي 1500

إجمالي 461500

- قيمة الغطاء 300,000

الباقى = 161,500 (إما أن يخصم من الحساب الجاري للشركة العربية أو تسدد نقداً)

من مذكورين

300,000 ح/ غطاء اعتمادات المستندية

161500 ح/ الخزينة - حسابات جارية (مستوردة)

461500 إلى ح/ بنوك أجنبية

ثم يتم تسوية ح/ المصدر وذلك عن طريق قيام بنك الرياض بسداد المستحق للمصدر من خلال مؤسسة النقد

461,500 من ح/ بنوك أجنبية

461,500 إلى ح/ مؤسسة النقد

4- إلغاء أو إقفال الاعتماد:

حيث يتم إلغاء القيد النظامي بقيمة الاعتماد المنفذ فقط:

تمارين محلولة

460,000 من ح / التزامات البنك اعتمادات مستندية استيراد

460,000 إلى ح / التزامات العملاء اعتمادات مستندية استيراد

حل التمرين الثاني:

وقد عمل البنك y اقتطاع التأمينات والعمولة والبريد المتعلقة بفتح الاعتماد المستندي رقم 2005/28

21150 من ح / تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستندية (705.×\$30000) 9/1

21150 إلى ح / تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستندية

فتح الاعتماد المستندي رقم 2005/28

10862.5 من ح / الحسابات الجارية الدائنة شركة ياسمين

إلى مذكورين

21150 ح / تأمينات اعتمادات مستندية (710.×\$30000×%50)

21150 ح / عمولة اعتمادات مستندية (21150×%1)

1 ح / البريد

قبول العميل سحب الاعتماد

10560 من ح / تأمينات اعتمادات مستندية (0.710×\$30000×%50) 22/12

10650 إلى ح / تأمينات سحبات مقبولة مكفولة.

تحويل تأمينات الاعتماد رقم 2005/28 إلى تأمينات سحبات

279.85 من ح / الحسابات الجارية الدائنة شركة ياسمين

إلى مذكورين

1 ح / البريد

64.35 ح / طوابع الواردات (0.003×21450)

214.50 ح / عمولة سحبات مقبولة مكفولة (21450×%1)

اقتطاع عمولة السحب وطوابع الواردات والبريد من حسابات شركة الياسمين

من مذكورين

تمارين محلولة

10650 ح / تأمينات سحوبات مقبولة مكفولة $(0.710 \times \$30000 \times 50\%) \times 2006/4/1$

11049.8 ح / الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

21480 ح / بنك شيكاغو $(0.722 \times \$30000 + 50\% + 10650)$

214.8 ح / عمولة سحوبات مقبولة مكفولة $(21480 \times 1\%)$

5 ح / التلكس

تحويل المستحق للبنك المراسل بخصوص سحب الاعتماد واقتطاع العمولات والمصاريف من حساب شركة

ياسمين

21450 من ح / مسيري سحوبات مقبولة مكفولة $2006/4/1$

21450 إلى ح / سحوبات مقبولة مكفولة

(إلغاء القيد النظامي الخاص بسحب الاعتماد)

حل التمرين الثالث

1- فتح الاعتماد

600.000 من ح / التزامات العملاء اعتمادات مستندية تصدير

600.000 إلى ح / التزامات البنك اعتمادات مستندية تصدير

2- عند قيام شركة X بتقديم مستندات الشحن إلى بنك يتم إجراء الآتي:

أ- إثبات مديونية البنك الأجنبي وصرف مستحقات شركة X

603800 من ح / بنوك أجنبية

إلى مذكورين

600000 ح / الحسابات الجارية الدائنة العملاء

2500 ح / عمولة اعتمادات مستندية تصدير

1300 ح / مصروفات اعتمادات مستندية تصدير

تمارين محلولة

ب- عند قيام البنك الأجنبي بسداد المبلغ المستحق للبنك من خلال مؤسسة النقد:

603800 من ح / مؤسسه النقد

603800 إلى ح / بنوك أجنبية

3- إقفال الاعتماد عن طريق إلغاء القيد النظامي

600000 من ح / التزامات البنك اعتمادات مستندية (تصدير)

600000 إلى ح / التزامات العميل اعتمادات مستندية واردة

حل التمرين الرابع:

فتح الاعتماد

14100 من ح / التزامات العميل اعتمادات المستندية الواردة

14100 إلى ح / التزامات البنك اعتمادات المستندية الواردة

تسجيل المستحق للشركة y بخصوص الاعتماد

14242 من ح / بنك شيكاغو (20000\$.x 0708. 2005/7/1)

إلى مذكورين

14100 ح / الحسابات الجارية الدائنة (شركة y)

141 ح / عمولة الاعتمادات الواردة (1% x 14160)

1 ح / مصروفات اعتمادات مستنديه (البريد)

وإلغاء القيد النظامي الخاص بالاعتماد 2009/15

14100 من ح / التزامات البنك اعتمادات المستندية تصدير

14100 إلى ح / التزامات العميل اعتمادات المستندية الواردة

تمارين محلولة

السلسلة رقم 07

التمرين الأول:

فيما يلي العمليات الخاصة للشيكات المتبادلة لأغراض المقاصة يوم 2006/05/02.

- 1- مبلغ الشيكات المودعة والمسحوبة على البنوك الأخرى 300000 دج
- 2- قام المركز الرئيسي بإجراء ما يلزم من الإضافة والتعديل وأرسل الشيكات الى غرفة المقاصة يوم 05/03

3- في 05/03 كانت نتيجة المقاصة كما يلي:

250000 شيكات مسحوبة على عملاء الفرع الرئيسي بضمنها شيكات مسترجعة

المطلوب:

قيود اليومية للعمليات السابقة.

التمرين الثاني:

اليك العمليات المحاسبية التي تمت لدى إحدى أحد فروع بنك التنمية المحلية

- 1- 200/04/01 راجع السيد محمد البنك وقدم طلبا لفتح حساب تحت الطلب بمبلغ 500 دج وتمت الموافقة وتم إيداع المبلغ نقدا.
- 2- في 04/05 راجع العميل المذكور أعلاه وطلب سحب مبلغ 100 دج نقدا.
- 3- في 04/10 راجع العميل أعلاه ومعه شيك بمبلغ 150 دج مسحوبا لأمره من قبل عميل بنك السيد ياسين صاحب الحساب الجاري رقم 215 وتم إيداعه في حسابه مع البنك.

المطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة للعمليات المحاسبية المذكورة أعلاه.

التمرين الثالث:

فيما يلي بعض العمليات المحاسبية التي تمت في بنك الجزائر ليوم 2008/011/01

تمارين محلولة

- 1- بلغ مجموع المبالغ المحولة من الحسابات الجارية الدائنة الى حساب توفير 100000 دج.
- 2- بلغ اجمالي القروض التي تم تسويتها من الحسابات الجارية الدائنة 15000 دج.
- 3- بلغ اجمالي الكمبيالات المخصومة التي تم تسويتها من الحسابات الجارية الدائنة 20000 دج.
- 4- بلغ اجمالي الفوائد البنكية التي تم تسويتها من الحسابات الجارية الدائنة 5000 دج.

المطلوب:

اثبات العمليات المحاسبية أعلاه في سجلات البنك

تمارين محلولة

حلول السلسلة رقم 07

حل التمرين الأول:

1- في سجلات الفرع الرئيسي

أ- 2006 / 05 / 02 قيد إيداع الشيكات

300000 من ح / حسابات متبادلة (المركز الرئيسي)

300000 إلى ح / حسابات جارية (حسابات العملاء المودعين)

ب- 05 / 03 قيد التسوية عند استلام نتيجة المقاصة

250000 من ح / حسابات جارية (حسابات العملاء المدينين)

250000 إلى ح / حسابات متبادلة (المركز الرئيسي)

2- في سجلات المركز الرئيسي

أ- 05 / 02 قيد استلام الشيكات التي ترسل إلى المقاصة

300000 من ح / شيكات المقاصة

300000 إلى ح / حسابات متبادلة (حساب الفرع الرئيسي)

ب- 05 / 03 قيد تسوية نتيجة المقاصة

من مذكورين

250000 ح / حسابات متبادلة (الفرع الرئيسي)

50000 ح / البنك المركزي

300000 إلى ح / شيكات المقاصة

3- سجلات البنك المركزي

أ- 05 / 03 قيد المقاصة

300000 من ح / شيكات المقاصة

300000 إلى ح / البنك

تمارين محلولة

ب- 05/03 تسوية المقاصة

من مذكورين

250000 ح/ البنك المركزي

50000 ح/ البنك (المدين برصيد المقاصة)

الى ح/ شيكات متبادلة

حل التمرين الثاني:

200 ن/04/01

500 من ح/الصندوق

500 الى ح/ حسابات تحت الطلب

قيد يثبت عملية الإيداع نقدا

في 04/05

100 من ح/ حسابات تحت الطلب (حساب العميل محمد)

100 الى ح/الصندوق

قيد يثبت عملية السحب

في 04/10

150 من ح/ حسابات جارية (حساب العميل ياسين)

150 الى حسابات تحت الطلب (حساب العميل محمد)

عن تحصيل قيمة الشيك

حل التمرين الثالث:

تمارين محلولة

(1) 100000 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة (الساحبون)

100000 الى ح/ حسابات ودائع توفير

(2) 15000 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة (الساحبون)

15000 الى ح/ القروض

(3) 20000 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة (الساحبون)

20000 الى ح/ كمبيالات مخصصة

(4) 5000 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة (الساحبون)

5000 الى ح/ فوائد

تمارين محلولة

السلسلة رقم 08

التمرين الأول:

- فيما يلي بعض العمليات التي تمت في أحد البنوك التجارية خلال الأسبوع الأخير من شهر ماي 2017:
- 1- بلغت الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل خلال الفترة 400000 دج.
 - 2- بلغ إجمالي الأوراق التجارية التي استحققت وحصلت خلال الفترة 250000 دج منها 50000 دج نقدًا و 100000 دج خصم من الحسابات الجارية للمسحوب عليهم الأوراق والباقي حصل بواسطة الفروع.
 - 3- بلغت الأوراق التجارية التي استحققت ورفضت خلال الفترة 128000 دج
- فإذا علمت أن:

- عمولة التحصيل 15000.

- مصاريف البرتستو 0.1%.

المطلوب:

قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

التمرين الثاني:

- فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية في بنك الجزائر خلال الأسبوع الأخير من مارس 2017:
- 1- بلغت الأوراق التجارية المخصومة خلال الفترة 800000 دج، وبلغت الفوائد المستحقة عنها 15000 دج وقد صرف البنك من صافي القيمة 300000 دج نقدًا وأضاف الباقي للحسابات الجارية.
 - 2- بلغت الأوراق التجارية المخصومة التي استحققت وحصلت خلال الفترة 160000 دج منها 80000 دج نقدًا و 80000 دج خصم من الحسابات الجارية
 - 3- الأوراق التجارية المخصومة التي استحققت ورفض بلغت 50000 دج
- فإذا علمت أن:

مصاريف البرتستو 0.1%.

المطلوب:

قيود اليومية العامة لإثبات ما سبق في دفاتر بنك الجزائر

تمارين محلولة

التمرين الثالث:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في أحد البنوك التجارية بقسم الأوراق التجارية خلال الأسبوع الأخير من شهر ماي 2017:

1- بلغت الأوراق التجارية المعاد خصمها لدى مؤسسة النقد خلال الفترة 200000 دج والفائدة المستحقة عنها 3000 دج.

2- الأوراق التجارية المعاد خصمها التي استحققت وحصلت عن طريق المؤسسة 150000 دج.

3- الأوراق التجارية المعاد خصمها التي استحققت ورفضت 40000 دج وقد سددت مؤسسة النقد مصاريف برتستو قدرها 60 دج وأعادت الأوراق المرفوضة للبنك

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة.

التمرين الرابع:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق التجارية في بنك التنمية المحلية فرع خلال الأسبوع الأول من شهر مارس 2017

1- بلغت قيمة الأوراق التجارية المقدمة كضمان قرض خلال الفترة 600000 دج

2- بلغت سحبوات العملاء من للقروض خلال الفترة 350000 دج منها 200000 دج نقدًا والباقي أضيف للحسابات الجارية.

3- بلغت الفوائد المستحقة على القروض خلال الفترة 40000 دج.

4- الكمبيالات المقدمة كضمان للقرض التي استحققت وحصلت 50000 دج منها 30000 دج نقدًا والباقي من الحسابات الجارية

المطلوب:

قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

تمارين محلولة

حلول السلسلة 08

حل التمرين الأول:

1- عند استلام البنك للأوراق المقدمة للتحصيل يجري القيد النظامي التالي:

400000 من ح/ كمبيالات مقدمة للتحصيل

400000 إلى ح/ مودعي كمبيالات مقدمة للتحصيل

(إثبات استلام الأوراق التجارية)

*إثبات دفع العمولة:

15000 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة

15000 إلى ح/ عمولة التحصيل

2- الأوراق التي استحققت وحصلت 250000

بمعرفة البنك	بمعرفة الفروع
إثبات التحصيل من المذكورين 50000 ح/ الصندوق 100000 ح/ الحسابات الجارية 150000 إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة	إثبات إرسال الأوراق للفرع: 100000 من ح/ كمبيالات مقدمة للتحصيل عن طريق الفرع 100000 إلى ح/ مودعي كمبيالات للتحصيل عن طريق الفرع الفرع إثبات التحصيل 100000 من ح/ الفروع 100000 إلى ح/ الحسابات الجارية الدائنة
إلغاء القيد النظامي الخاص بالفرع: 100000 من ح/ مودعي كمبيالات للتحصيل عن طريق الفرع	

تمارين محلولة

100000 إلى ح/ كمبيالات مقدمة للحصول عن طريق الفرع

إلغاء القيد النظامي بعدد الأوراق المحصلة:

250000 من ح/ مودعي كمبيالات للحصول

250000 إلى ح/ كمبيالات مقدمة للحصول

3-الأوراق التي استحققت ورفضت 128000

الورقة موجودة لدى البنك

يلغى القيد النظامي بقيمة الأوراق التجارية المرفوضة:

128000 من ح/ مودعي كمبيالات مقدمة للحصول

128000 إلى ح/ كمبيالات مقدمة للحصول

(إثبات الرفض)

128 من ح/ مصاريف برتستو

128 على ح/ الخزينة

$(128000 \times 0.1\%)$

(إثبات سداد مصاريف برتستو)

128 من ح/ الحسابات الجارية

128 ح/ م. برتستو

(خصم مصاريف البرتستو من الحسابات الجارية)

حل التمرين الثاني:

- إثبات الكمبيالات المستحقة المحصلة

* إثبات التحصيل

من مذكورين

80000 ح/ الصندوق

80000 ح/ الحسابات الجارية

160000 إلى ح/ كمبيالات مخصومة

* إلغاء القيد النظامي بالقدر المحصل

160000 من ح/ مودعي كمبيالات مقدمة للخصم

160000 إلى ح/ كمبيالات مقدمة للخصم

(إثبات عملية التحصيل)

3- إثبات الكمبيالات مرفوضة الدفع

* إثبات دفع البنك لمصاريف البرتستو

50 من ح/ م برتستو $(50000 \times 0.1 \%)$

50 إلى ح/ الخزينة

* الخصم من حسابات العملاء المستفيدين

50050 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

50000 ح/ كمبيالات مخصومة

50 ح/ م برتستو

* إلغاء القيد النظامي بالقدر المرفوض

50000 من ح/ مودعي كمبيالات مقدمة للخصم

50000 إلى ح/ كمبيالات مقدمة للخصم

حل التمرين الثالث:

1- إرسال الكمبيالات لإعادة الخصم

200000 من ح / كمبيالات مقدمة لإعادة الخصم

200000 إلى ح / مودعي كمبيالات مقدمة لإعادة الخصم

*إعادة الخصم لدى مؤسسة النقد

من مذكورين

3000 ح / فوائد

197000 ح / مؤسسة النقد

200000 إلى ح / كمبيالات مخصومة

2- عند استحقاق الكمبيالات وتحصيل القيمة

لا تجرى قيود لأن الأوراق ملك للمؤسسة.

3- عند عدم تحصيل القيمة للأوراق المستحقة

* عند رد الكمبيالات من المؤسسة للبنك

من مذكورين

40000 ح/ كمبيالات مخصومة

60 ح/ م. برتستو

40060 إلى ح/ مؤسسة النقد

* عند رد الكمبيالات من البنك للعملاء

40060 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

40000 ح/ كمبيالات مخصومة

60 ح/ م. برتستو

* إلغاء القيد النظامي بالكمبيالات المستردة

40000 من ح/ مودعي كمبيالات مقدمة لإعادة الخصم

40000 إلى ح/ كمبيالات مقدمة لإعادة الخصم

حل التمرين الرابع:

1- القيد النظامي للإثبات استلام الكمبيالات

600000 من ح/ كمبيالات مقدمة ضمان للقرض

600000 إلى ح/ مودعي كمبيالات مقدمة ضمان للقرض

2- إثبات تسليم القروض

350000 من ح/ القروض

إلى مذكورين

200000 ح/ الخزينة

150000 ح/ الحسابات الجارية

3- إثبات اقتطاع الفوائد

40000 من ح/ الحسابات الجارية الدائنة

40000 إلى ح/ الفوائد الدائنة

4- عند استحقاق الكمبيالات وتحصيلها

من مذكورين

30000 ح/ الصندوق

20000 ح/ الحسابات الجارية الدائنة

50000 إلى ح/ القروض

*إلغاء القيد النظامي بالقدر المحصل

50000 من ح/ مودعي كمبيالات مقدمة ضمان للقرض

50000 إلى ح/ كمبيالات مقدمة ضمان للقرض

تمارين محلولة

السلسلة رقم 09

التمرين الأول:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في بنك من البنوك التجارية بأحد فروعها خلال الأسبوع الأول من فيفري 2011.

بلغت إجمالي الأسهم المشتراة خلال الفترة 10000 سهم القيمة الشرائية للسهم 50 دج منها 4000 سهم لحساب إدارة الاستثمار في البنك و 3000 سهم لحساب العملاء، 2000 سهم لحساب الفروع والباقي لحساب أفراد الجمهور.

علمًا بأن عمولة الشراء 2% تقتسم مناصفةً بين البنك والسماسرة وأن أفراد الجمهور قد قاموا بإيداع مبلغ 60000 دج نقدًا على ذمة الشراء.

المطلوب :

قيود اليومية العامة لإثبات ما سبق

التمرين الثاني:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في أحد البنوك التجارية بقسم أ. مالية خلال الأسبوع الأول من مارس 2020

1- لغت إجمالي الأسهم التي تم بيعها لحساب إدارة الاستثمار في البنك 9000 سهم منها 5000 سهم القيمة الدفترية (الشرائية) للسهم 50 دج وتم بيعه بمبلغ 60 دج أما باقي الأسهم فالقيمة الشرائية للسهم 30 دج وتم بيعه بمبلغ 20 دج

2- بلغت إجمالي الأسهم المباعة خلال الفترة 10000 سهم منها 6000 سهم لحساب عملاء البنك القيمة الشرائية للسهم 100 دج وتم بيعه بمبلغ 150 دج، أما باقي الأسهم فمملوكة لأفراد الجمهور والقيمة الاسمية للسهم 60 دج وتم بيعه بمبلغ 40 دج

فإذا علمت أن:

عمولة البيع 3% منها 1% للسماسرة وقد تم صرف صافي قيمة الأوراق المباعة لأفراد الجمهور

المطلوب:

قيود اليومية العامة

تمارين محلولة

التمرين الثالث :

- فيما يلي بعض العمليات التي تمت في أحد البنوك التجارية يقسم أ. مالية خلال الأسبوع الأول من أبريل 2010
- 1- تلقى قسم الأوراق المالية طلبات من عملاء البنك لشراء 2000 سهم من أسهم إحدى الشركات وقد بلغت القيمة الشرائية 50 دج / سهم وعمولة الشراء 3% منها 2% للبنك و 1% للسماسرة، وقد طلب العملاء من البنك الاحتفاظ بالأوراق المالية كأمانة علمًا بأن عمولة الحفظ 2%.
 - 2- بلغت الأوراق المالية المملوكة للعملاء والتي تم بيعها خلال الفترة 1000 سهم القيمة الاسمية للسهم 30 دج وتم بيعه بمبلغ 40 دج.
- فإذا علمت أن:

هذه الأوراق كانت مودعة لدى البنك كأمانة وأن العمولة 3% منها 1% للسماسرة

المطلوب:

قيود اليومية لإثبات العمليات السابقة

التمرين الرابع:

- فيما يلي بعض العمليات التي تمت بقسم الأوراق المالية في البنك الجزائر خلال الأسبوع الثاني من ماي 2021.
- 1- بلغت الأوراق المالية المقدمة كضمان سلف خلال الفترة 200000 دج قبل منها البنك ما قيمته الاسمية 150000 دج.
 - 2- بلغت مسحوبات العملاء من السلف بضمان أ. مالية خلال الفترة 60000 دج نقدًا.
 - 3- بلغت الفوائد المستحقة على السلف بضمان أ. مالية خلال الفترة 30000 دج.
 - 4- ما سده العملاء من السلف بضمان أ. مالية 35000 دج نقدًا وقد طلب العملاء من البنك الاحتفاظ بالأوراق المقابلة للجزء المسدد من السلفة كأمانة لدى البنك نسبة السلفة 70%
 - 5- تعثر أحد العملاء عن سداد إحدى السلف بضمان أ. مالية في الموعد المتفق عليه فقام البنك ببيع الأوراق المالية المقدمة كضمان بمبلغ 20000 دج (القيمة الاسمية لهذه الأوراق 18000) علمًا بأن الرصيد المدين المستحق على العميل (السلف + الفوائد) = دج وعمولة البيع 2% تقتسم مناصفة بين البنك والسمسار،

المطلوب:

قيود اليومية العامة لإثبات العمليات السابقة.

حلول السلسلة رقم 09

حل التمرين الأول

تمارين محلولة

منه	له	البيان	ملاحظات:
200000 2000	202000	من المذكورين ح/ محفظة أ. مالية ح/ عمولة شراء أ. مالية إلى ح/ سماسرة أ. مالية (بالنسبة للأسهم المشتراة لحساب البنك)	1- إدارة الاستثمار سهم أفراد الجمهور 1000 10000 4000 عملاء فروع 2000 3000 2- القيمة الشرائية للأسهم المشتراة لحساب إدارة الاستثمار: $200000 = 50 \times 4000$ عمولة السمسرة $= 200000 \times 1\% = 2000$
153000	151500	بالنسبة للأسهم المشتراة لعملاء البنك: من ح/ الحسابات الجارية إلى المذكورين ح سماسرة أ. مالية (القيمة الشرائية + عمولة سمسرة)	3- القيمة الشرائية للأسهم المشتراة لحساب العملاء: $150000 = 50 \times 3000$ عمولة البنك $= 150000 \times 1\% = 1500$ عمولة السمسار $= 150000 \times 1\% = 1500$

تمارين محلولة

	ح/ عمولة شراء أ. مالية (تنفيذ عملية الشراء)	1500	
4- القيمة الشرائية لأسهم الفروع: $100000 = 50 \times 2000$ عمولة البنك = $1\% \times 100000 = 1000$ عمولة السمسار = $1\% \times 100000 = 1000$	من ح/ الفروع إلى مذكورين ح/ سمسرة أ. مالية ح/ عمولة شراء أ. مالية (تنفيذ عملية الشراء)	10200 101000 1000	
5- القيمة الشرائية لأسهم أفراد الجمهور: $50000 = 50 \times 1000$ عمولة البنك = $1\% \times 50000 = 500$ عمولة السمسار = $1\% \times 50000 = 500$	من ح/ الصندوق إلى ح/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية إثبات استلام الأمانة من أفراد الجمهور عند تنفيذ عملية الشراء: من ح/ أمانات على ذمة	60000 60000	60000

تمارين محلولة

	شراء أ. مالية إلى مذكورين ح/ سماسة أ. مالية (500 + 50000) ح/ عمولة شراء أ. مالية	51000 50500 500	
	عند رد الفرق لأفراد الجمهور يكون القيد: من ح/ أمانات على ذمة شراء أ. مالية إلى ح/ الصندوق	9000	9000

حل التمرين الثاني:

منه	له	البيان	
370000	370000	من ح/ أ. مالية على ذمة البيع إلى ح/ محفظة أ. مالية	ملاحظات:

تمارين محلولة

المباعة لحساب إدارة الاستثمار 4000 9000 5000 القيمة الشرائية 50 القيمة الشرائية 30 القيمة البيعية 60 القيمة البيعية 20 القيمة الشرائية للأوراق المباعة: $370000 = (50 \times 5000)$ القيمة البيعية للأوراق: $380000 = (20 \times 4000) + (60 \times 5000)$ عمولة السمسرة $= 1\% \times 380000 = 3800$ إذاً صافي القيمة البيعية $376200 = 380000 - 3800$ لاحظ أن صافي القيمة البيعية (376200) أكبر من القيمة الشرائية (370000) هذا الفرق يعتبر ربح.	(استبعاد أ. مالية المطلوب بيعها من المحفظة) عند تنفيذ عملية البيع: من > سمسرة أ. مالية (3800-380000) إلى < أ. مالية على ذمة البيع (بصافي القيمة البيعية.	376200	376200
--	---	---------------	---------------

تمارين محلولة

		من ح/ أ. مالية على ذمة البيع	6200	6200
		إلى ح/ أرباح وخسائر أ. مالية		
		(إثبات أرباح أ. مالية مباعه)		
10000 للعلماء 6000 4000 للأفراد		من ح/ سمسرة أ. مالية	891000	
		إلى مذكورين		
القيمة البيعية 40	القيمة البيعية 150	ح/ الحسابات الجارية	873000	
$160000 = 4000 \times 40$	$900000 = 6000 \times 150$	ح/ عمولة بيع أ. مالية	18000	
عمولة السمسرة =	عمولة السمسرة =	(تنفيذ عملية البيع)		
$1600 = \%1 \times 160000$	$9000 = \%1 \times 900000$			
عمولة البنك =	عمولة البنك =			
$3200 = \%2 \times 160000$	$18000 = \%2 \times 900000$			
		من ح/ سمسرة أ. مالية	158400	
		إلى مذكورين		
		ح/ أمانات بيع أ. مالية	155200	
		ح/ عمولة بيع أ. مالية	3200	

تمارين محلولة

	(تنفيذ عملية البيع)	155200	155200
	عند صرف الأمانة: من ح/ أمانات بيع أ. مالية إلى ح/ الصندوق		

حل التمرين الثالث:

- قيود اليومية

منه	له	البيان	
103000		من ح/ الحسابات الجارية	ملحوظات:
		إلى مذكورين	1- القيمة الشرائية للأسهم
	101000	ح/ سماسة أ. مالية (1000+100000)	$100000 = 50 \times 20000 =$
		ح/ عمولة شراء أ. مالية	عمولة السمسرة = $1000 = 1\% \times 100000$

تمارين محلولة

عمولة البنك = $2\% \times 100000 = 2000$ 103000	(إثبات تنفيذ عملية الشراء) من ح/ أ. مالية أمانة (بالقيمة الشرائية) إلى ح/ أصحاب أ. مالية أمانة (قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق كأمانة)	2000 100000 2000 2000	100000 2000
عمولة الحفظ = القيمة الاسمية $\times$ نسبة العمولة $2000 = 2\% \times 100000 =$	من ح/ سماسرة أ. مالية (40000)، (400 إلى مذكورين ح/ الحسابات الجارية	38800	39600

تمارين محلولة

	ح/ عمولة بيع أ. مالية	800	30000
	(تنفيذ عملية البيع)		
القيمة الاسمية للأوراق المالية = 30 × 1000 = دج	من ح/ أصحاب أ. مالية أمانة	30000	
	إلى ح/ أ. مالية أمانة (إلغاء القيد النظامي بالقيمة الاسمية للأوراق المالية)		

حل التمرين الرابع

قيود اليومية

منه	له	البيان	
150000		من ح/ أ. مالية ضمان سلف	
	150000	إلى ح/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف	

تمارين محلولة

	(قيد نظامي يثبت استلام البنك للأوراق المقبولة)		
	من ح/ السلف بضمان أ. مالية	60000	60000
	إلى ح/ الصندوق	60000	
	(إثبات ما تم سحبه من السلفة)		
	من ح/ السلف بضمان أ. مالية	30000	30000
	إلى ح/ الفوائد الدائنة	30000	
	(تحميل السلف بقيمة الفوائد المستحقة)		
	من ح/ الصندوق	35000	35000
	إلى ح/ السلف بضمان أ. مالية	35000	
	(إثبات ما تم سداده من السلفة)		

تمارين محلولة

	من ح/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف إلى ح/ أ. مالية ضمان سلف $(35000 \times 100 / 70 = 50000)$ (إلغاء الأوراق المالية المقابلة للجزء المسدد) من ح/ أ. مالية أمانة إلى ح/ أصحاب أ. مالية أمانة (قيد نظام يثبت الاحتفاظ بالأوراق)	50000 50000 50000 50000	50000 50000
القيمة البيعية للأوراق 20000 عمولة 2% الصافي 400 19600 200 200 الرصيد المدين المستحق = بنك سمسار على العميل	من ح/ سماسرة أ. مالية (200-20000) إلى مذكورين ح/ السلف بضمان أ. مالية تنفيذ ح/ عمولة بيع أ. مالية البيع ح/ الحسابات الجارية (بالفرق)	18800 0.200 0.800	19800

تمارين محلولة

18800			
	ثم يلغى القيد النظامي بالقيمة الاسمية للأوراق المباعة: من ح/ أصحاب أ. مالية ضمان سلف إلى ح/ أ. مالية ضمان سلف	18000	18000

خاتمة

حاولنا من خلال هذه المطبوعة الموجهة للطلبة السنة الثالثة ليسانس تبسيط أهم الجوانب المتعلقة بمقياس محاسبة بنوك، في بداية المطبوعة تناولنا المفاهيم الأساسية للبنوك، وكذا البنوك التجارية، لما لها من أهمية بالغة في هذا المقياس، ثم تطرقنا إلى العمليات المحاسبية التي مست كل الأقسام البنك، كما قمنا بتقديم سلاسل تطبيقية يتم من خلالها شرح مختلف العمليات المحاسبية التي تجرى في مختلف أقسام البنك.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم عمل مبسط للطلاب في هذا المقياس المهم، ونذكر أنه يستوجب وينبغي على الطالب المزيد من البحث في هذا المقياس نظرا لشموليته، كما نتأسف عن أيّ أخطاء وردت في هذه المطبوعة، ا ولتي سنعمل مستقبلا على تداركها بإذن الله.

قائمة المراجع

كتب:

- إسماعيل محمد هاشم، مذكرة في النقود والبنك، دار النهضة العربية.
 - إيهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (بنوك وشركات التأمين)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
 - بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، الطبعة الثالثة.
 - زياد رمضان، أحمد محفظ جودة، اتجاهات معاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.
 - شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون الجزائر، 2008.
 - فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، محاسبة المصرفية (في البنوك التجارية الإسلامية)، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996.
 - محمد عبد الفتاح المصري، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2007.
 - مدحت محمد إسماعيل، محاسبة البنوك، دار الأمل للنشر والتوزيع، أريد، الأردن 2010.
- قوانين ومراسيم:
- التنظيم رقم 04/09 المؤرخ في 2009/07/23 والمتضمن لمدونة الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
 - التنظيم رقم 05/09 المؤرخ في 2009/10/28، يتضمن إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية وطرق نشرها.

مراجع باللغة الفرنسية:

Dov Ogien, Comptabilité et audit bancaires, 2e édition, Dunod, Paris, 2008